Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique

Université Docteur Yahia Farés
De Médéa

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (1980-2020)

من إعداد الطالبين:

- دعاس مختار
- بودراجي يوسف

تحت اشراف :

أ.د رتيعة محمد

السنة الجامعية 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان



نشكر الله العلي القدير الذي هدانا إلى الطريق العلم ووفقنا لإتمام دراستنا وبالرغم من المسار الذي قطعناه إلى

أن الطريق في هذه الحياة مزال طويلا ومحفوراً بالمخاطر

والعقبات ونسأل الله التوفيق دوما لنا ولجميع المسلمين

نشكر الأستاذ المشرف على عملنا هذا "محمد رتيعة "

الذي عمل كل ما بوسعه لتقديم النصائح لنا و الإرشادات اللازمة

لانجاز هذه المذكرة بالرغم من مشاغلها الكثيرة

إلا أنه لم يبخل علينا بأي شيء جزاه الله ألف خير.

"والله لا يضيع أجر من أحسن عملا"

كما نشكر جميع الأساتذة الذين دروسنا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة.



إهداء

أهدي هذا العمل

إلى من ألبساني خصال العفة والشجاعة والكرامة

والدي دائما وأبدا حفظه الله وأطال عمره إلى أمي الغالية سندي وحبيبة قلبي

وحرصا على ثباتي في طلب العلم

إلى من بهما أكبر وعليهما أعتمد ... إلى من كانا عونا لي ومازالا .

إلى القلب الناصع بالبياض إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله" جدتي" .

إلى أعز من لقاني بهم(الحسين، عبد الرزاق، فتحي، رضوان، فاتح، موسى، بهاء الدين، عمار، محمد، ياسين، محمد)

إلى رفيق دربي في المشوار "بودراجي يوسف"

إلى كل من ساعدني في مذكرة عائلتي"دعاس"

إلى كل من نستهم ذاكرتي ولم ينسهم قلبي.

دعاس مختار

إهداء

إلى أحلى هدية في الحياة و أنقى إنسانة على وجه الأرض

إلى منبع الحنان.. إلى حكمتي وعلمي .

إلى أدبي وحلمي، إلى ينبوع الصبر و التفائل و الأمل،

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله عليه أفضل الصلاة والسلام،

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي،

إلى أغلى ما وهبني الله" أمي العزيزة"

إلى أعز ما في الوجود "جدتي الغالية"

حفظها الله بحفظه إلى خالد الذكر، من أحمل أسمه بكل فخر،

أبي العزيز

إلى أبي الثاني كمال

الحب كل الحب إلى سندي في هذه الحياة

إلى إخوتي: رشيد، عبد القادر، وليد، طاهر، صهيب.

إلى أعز أصدقائي ورفقاء دربي: مختار، ضياء، بهاء، الحسين،عبد الرزاق، بوحنبل

فاتح، موسى، كريم، عمار

بودراجي يوسف

ملخص:

نهدف من خلال الورقة البحثية إلى تحليل وقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري؛ وتبيان أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980- 2020)؛ ولتحقيق هذا الهدف يتم تقسيم الدراسة إلى فصلين؛ تناولت في الفصل الأول الإطار النظري لمفاهيم عامة لسعر الصرف بالإضافة لمحددات سعر الصرف وكيفية تحديده وفي الأخير تناولت أساسيات الميزان التجاري؛ أما الفصل الثاني الجانب التطبيقي فقد تناولت فيه تأثير المتغيرات الاقتصادية للميزان التجاري (سعر الصرف؛ معدل التضخم؛ سعر الفائدة الحقيقي؛ الإنفاق الحكومي). ولتحقيق ذلك تم استخدام النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع..... كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار:bounds test

بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.

كلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ الميزان التجاري؛ الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع؛ الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

Nous visons à travers le mémoire de recherche à analyser et mesurer l'impact du taux de change sur la balance commerciale, et à montrer son impact sur l'économie algérienne au cours de la période (1980-2020) ;

Pour atteindre cet objectif, cette étude est divisée en deux chapitre qui traitaient dans le premier chapitre du cadre théorique des concepts généraux du taux de change en plus des déterminants du taux de change et comment le déterminer, et dans le dernier il traitait avec les bases de la balance commerciale.

Quant au deuxième chapitre, l'aspect pratique, dans lequel il traitait de l'impact des variables économiques sur la balance commerciale (taux de change ; taux d'intérêt réel ; dépenses publiques) .

En appliquant un modèle ARDL autorégressif.

Les résultats de l'étude ont également conclu qu'il existe une relation à long terme entre le variable de l'étude du test des limites .En plus de l'existence d une relation et morale entre le taux de change et la balance de la balance commercial

.

Mots clés **:** taux de change, balance commerciale, décélération distribuée autorégressive.,économie Algérienne

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص	
فهرس المحتويات	I-VI
فهرس الجداول والأشكال	VII-IX
فهرس الملاحق	X
المقدمة	**(أ-ج)**
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
حدود الدراسة	ب
منهجية الدراسة	ب
الدراسات السابقة	ج
تقسيمات الدراسة	د
صعوبات الدراسة	هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري	
تمهيد	3

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف	
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	3-4
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف	4
الفرع الأول: سعر الصرف الإسمي	5
الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي	5
الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي	6
الفرع الرابع: سعر الصرف الفعلي الحقيقي	7
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف	8
الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت	9
الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)	9
الفرع الثالث: سعر الصرف المرن (المعوم)	10
المطلب الرابع: أهداف سعر الصرف	11
الفرع الأول: مقاومة التضخم	11
الفرع الثاني: تخصيص الموارد	11
الفرع الثالث: توزيع الدخل	12
الفرع الرابع: تنمية الصناعة المحلية	12
المبحث الثاني: محددات سعر الصرف	
تمهيد	13

المطلب الأول: سعر الصرف والتضخم	14
المطلب الثاني: سعر الصرف وسعر الفائدة	15
المطلب الثالث: سعر الصرف وميزان المدفوعات	16
المطلب الرابع: محددات سعر الصرف	18
الفرع الأول: تقنيات التنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسي	18
الفرع الثاني: الطرق التقنية	18
أ. التنبؤ عن طرق التحليل البياني	18
ب. التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي	19
المبحث الثالث: أساسيات الميزان التجاري	
تمهيد	20
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الميزان التجاري	20
أولا: مفهوم الميزان التجاري	20
ثانيا: أهمية الميزان التجاري	22
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	22
• التضخم	22
• معدل نمو الناتج المحلي	23
• تغيرات أسعار الفائدة	23
• سعر الصرف	23
المطلب الثالث: أقسام الميزان التجاري	24

1. الميزان التجاري السلعي	24
2. الميزان التجاري الخدمي	24
المطلب الرابع: التوازن وإختلال الميزان التجاري	24
1) توازن الميزان التجاري	24
2) الاختلال في الميزان التجاري	24
المبحث الرابع: تطور صادرات وواردات السلع و الخدمات في الجزائر من (1980-2020)	26
تمهيد	27
المبحث الأول: تطور صادرات السلع و الخدمات في الجزائر من (1980-2020)	27
المبحث الثاني: تطور واردات السلع و الخدمات في الجزائر من (1980-2020)	32
خلاصة الفصل الأول	.337
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	41
تمهيد	42
المبحث الأول: دراسة تطور المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية للدراسة	43
المطلب الأول: **دراسة تطور المتغير التابع**	43
المطلب الثاني: **دراسة تطورات المتغيرات المفسرة**	43
أولا: سعر الصرف	44

ثانيا: تطور معدلات التضخم	45
ثالثا: تطور سعر الفائدة	46
رابعا: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر	47
المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج	50
المطلب الأول: بناء وتقديم المتغيرات الخاصة بالنموذج	51
المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المتبع للدراسة	51
❖ منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة : ARDL	51
1/ اختبار الإستقرارية	53
1-1 اختبار ديكي_فولر المطور	54
1-2 اختبار فيليبس_بيرون	55
تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL	55
المبحث الثالث: التكامل مشترك وجودة النموذج الخاص بالدراسة	56
المطلب الأول: اختبار الحدود للتكامل المشترك	56
المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج المقدر	57
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	59
أولا: نموذج تصحيح الخطأ	59
ثانيا: العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	60

ثالثا: إسقاط النتائج على فرضيات الدراسة	61
خلاصة الفصل الثاني	63
الخاتمة	64
أولا: نتائج الدراسة	64
ثانيا: اختبار الفرضيات	64
ثالثا: الاقتراحات	65
رابعا: أفاق الدراسة	65
قائمة المصادر والمراجع	68
الملاحق	70

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1980-1990)	28
(1-1)	تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1991-2001)	29
(2-1)	تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2002-2012)	29
(3-1)	تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2013-2020)	30
(4-1)	تطور واردات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1980-1990)	32
(5-1)	تطور واردات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1991-2001)	33
(6-1)	تطور واردات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2002-2012)	33
(7-1)	تطور واردات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2013-2020)	34
2	إختبار ديكي فولر المطور للإستقرارية (ADF)	54
3	إختبار فيلبس- بيرون لإستقرارية	55

4	نتائج إختبار الحدود BOUNDS TEST	**57**
5	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي	**58**
6	نتائج عدم تباين الأخطاء	**58**

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	10
2	أثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	14
3	أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	15
4	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	17
5	تطور صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (1980-2020)	32
6	تطور واردات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (1980-2020)	37
7	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2020)	43
8	دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	44
9	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1980-2020)	46
10	تطور سعر الفائدة خلال الفترة (1980-2020)	47
11	تطورات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	50
12	نتائج اختبار درجة تأخير حسب معيار (AIC).	56
13	نتائج اختبار الطبيعي للبواقي.	58
14	اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي للمربعات البواقي	60
15	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	61
16	نتائج تقدير نموذج ARDL	62

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	البيانات المستخدمة في الدراسة	71
(02)	نتائج إستقرارية السلسة NX	73
(03)	نتائج إستقرارية السلسة ER	75
(04)	نتائج إستقرارية السلسة (في المستوي، الفرق الأول)ADF	78
(05)	نتائج إختبار فليبس-بيرون (PP)	79
(06)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	80
(07)	اختبار عدم تجانس الخطأ (اختبارBreush-pagan-godfrey)	81
(08)	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	82
(09)	نتائج تقدير نموذج ARDL	83

مقدمة

تعتبر دراسة الآثار المختلفة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة، وعلى وضعية الميزان التجاري بصفة خاصة، من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من الدراسة والتحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار الاقتصادية التي يحدثها تغير سعر الصرف على المؤشرات الكلية بشكل عام، فالدول النامية من بينها الجزائر تعاني من تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزانها التجاري، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، وهذا يؤدي لاختلال شروط تبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول خاصة السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا يتوفر بديل محلي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول، لذا تعتبر سياسة الصرف أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي، لكونها آلية ناجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، وعليه تقوم معظم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة، وتعد سياسة تخفيض سعر صرف العملية الوطنية أحد أهم السياسات التي تنعكس أثرها مباشرة على تحقيق وضبط آليات التوازن التجاري.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال و الإشكالية التالية:

- ما أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2020)؟

أسئلة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مدى فعالية تخفيض قيمة العملية على الميزان التجاري الجزائري؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر صرف الجزائري والميزان التجاري الجزائري؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الجزائري والميزان التجاري الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

_ هناك علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري.

_ توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال فترة (1980-2020).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة سعر الصرف بتطور رصيد الميزان التجاري الجزائري انطلاقا من فكرة شاملة مفادها أن لسعر الصرف دور قوي في التأثير على الميزان التجاري، في ظل مقومات ومميزات الاقتصاد المحلي، ومخرجات سياسة سعر الصرف وإجراء السياسة التجارية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

_ التطرق لإطار النظري الذي يربط سعر الصرف بالميزان التجاري

_ إظهار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

_ قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2020)

حدود الدراسة:

_ الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة (1980-2020)

_ الحدود المكانية: تتمثل في الدولة الجزائرية كونها محل الدراسة

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملائمة لطبيعة الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثار المتغير المفسر التابع مع تحليل نتائج الدراسة، اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب

القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية، وتحديد الأمثل لتفسير المشكلة المدروسة، وتحديد العلاقة واتجاه تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews11 .

الدراسات السابقة:

يوجد مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع أثر تغير معدلات أسعار الصرف على الميزان التجاري نذكر من أهمها:

1. دراسة سمية زيرار وبشير الزغبي وطالب العوض " أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009.

لقد حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا والمستندة على اختبار التكامل المشترك وتمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي والتحيز معلمات حيث هدفت الدراسة إلى تقيم أثر تخفيض قيمة الدينار في الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1970-2004، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تقدير دوال الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، كذلك تحليل الآثار الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على أن تخفيض العملة قد أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري، أيضا يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثر بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الواردات الجزائرية من السلع لاستهلاكية، كذلك الميزان التجاري غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن تخفيض العملة له أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري.

2. دراسة دوحة سلمى حول " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه "،دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر 2015/2014، من خلال هذه الدراسات حاولت الباحثة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري إلى جانب تحديد مدى فاعلية نظام أسعار الصرف المتعددة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري، كذلك محاولة البحث عن وسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، كما هدفت الدراسة أيضا إلى الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد

الجزائري بهيكل تصديري وحيث يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي، وكانت النتائج كما يلي:

توجد علاقة طردية بين كل من (سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار البترول) وتطور الميزان التجاري، حيث أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف وأسعار البترول) يفسر زيادة رصيد ميزان التجاري، هذا ما يتوافق مع نظرية الاقتصادية.

أما من ناحية الإحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت كل الاختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج، والذي يعكس وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تسعر بالدولار الأمريكي والذي تحدده منظمة الأوبك ولا دخل لتقلبات سعر الصرف في تحديده.

3. دراسة تمار أمين،"أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر خلال الفترة (1986_2015)"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة، سنة 2018، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع وتوصلت الدراسة إلى أن شرط مارشال لينر غير محقق، حيث أن ارتفاع سعر الصرف ب1% يؤدي إلى انخفاض الصادرات، 0.55%، كما أظهرت النتائج من خلال تقدير نموذج الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتي (VAR) أن قيمة حجم الواردات غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وذلك راجع إلى كون الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها حتى لو ارتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية والسبب في ذلك راجع إلي كونها سلعا غذائية ضرورية وسلعا وسيطية وإنتاجية ضرورية.

تقسيمات الدراسة:

في مسعى الدراسة لتحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها فقد جرى تقسيمها إلى فصلين، فضلا عن المقدمة والخاتمة. حيث تطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري من خلال أربعة مباحث شملت مفاهيم أساسية حول سعر الصرف، ثم تسليط الضوء على محددات سعر الصرف وأساسيات الميزان التجاري كما لم يخلو هذا الفصل عن مبحث تحليلي حيث قمنا فيه بدراسة تطور الصادرات وواردات السلع والخدمات.

أما الفصل الثاني والأخير من هذه الدراسة فكان عبارة عن دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر عبر مبحثين، بداية بدراسة تطور المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية للدراسة، ثم تحليل وتفسير النتائج.

وأخيرا، انتهى البحث طبقا للمتطلبات المنهج العلمي إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

صعوبة الدراسة:

لقد واجهنا أثناء إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات أهمها:

ـ الدراسة القياسية بسبب جائحة كورونا التي منعتنا من التطرق إلى أهم النماذج التي تستخدم في هذه الدراسة ولا سيما في سنتي الماستر وعلى الرغم من هذه المعيقات و ضعف تدفق الانترنت وصعوبة التواصل إلا أن ذلك لم يمنعنا من إتمام وانجاز هذه المذكرة.

الفصل الأول

المبحث الأول:

مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

تمهيد

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف سعر الصرف من عدة جوانب واجتهدوا في تعريفاتهم للوقوف على حقيقة مفهومه.

_ **عرف سعر الصرف على أنه:**" كأي سعر أخر يمكن التعامل معه في نظرية الأثمان مع فارق يعطي الأهمية القصوى لهذا السعر هو أنه يربط جهازي الأثمان لبلدين مختلفين، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة".[1]

_ **عرف أيضا أنه:** "يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى. أي أنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم. وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية".[2]

[1]- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات.** دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن.2011. ص:

[2]- حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق للنشر ،القاهرة،سنة ، ص: 38.

ـ وعرف الاقتصادي **جيمس انجرام** سعر الصرف بأنه:" بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية".[1]

إذن هو ثمن كباقي الأثمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه، فضلا عن عوامل عديدة أخرى ستتم مناقشتها لاحقا.

ـ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى،" **يعرف سعر الصرف** بأنه: عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي". ومن زاوية ثانية ينظر إلى **سعر الصرف** على أنه: "عدد الوحدات بالعملية الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية ". وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي تنعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيراد، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط اقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.[2]

ـ ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول **بأن سعر الصرف** هو: "سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية أو النقد المحلي، وهو قيمة العملة الأجنبية مقومة.

إن التغيرات التي تحدث في العرض والطلب تؤدي إلى تغير أسعار الصرف، فهو يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب.

[1]- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، مكان، سنة، ص: 15.

[2]- سمير فخري نعمة، **نفس المرجع** ، ص:15.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

في هذا الطلب سنتحدث عن أنواع سعر الصرف نذكرها فيما يلي:

1. سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملية ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[1].

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أربح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية. فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالأتي

[1]. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص: 103 .

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث:

TCR :سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا.

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $1\$/P_{us}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN/P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.[1]

3. سعر الصرف الفعلي:

يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES لأرقام القياسية.[2]

$$TCNE = \left\{ \sum_{p} Z_p \, X_0^p \left(e_1^p \middle| e_1^r\right) / \sum_{p} X_0^p \left(e_0^p \middle| e_0^r\right) \right\} x100$$

$$TCNE = \sum_{p} Z_p \frac{(e^{pr})1}{(e^{pr})0} x100$$

[1]-[2] - **نفس المرجع** ، ص: 104-105.

$$TCNE = \sum_{p} Z_p \, INER_{pr} x100$$

حيث:

$1\ (e^{pr})0(e^{pr})$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

وعليه، بما أن سعر الصرف الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي وعنصر أخر غير مرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية، الإعانات المالية،..) فمن الممكن النظر إلى هذين العنصرين على أنهما بديلان إلا أن هذا ليس معناه فقط أنه قد يوجد تفاوت كبير بين أسعار الصرف الإسمي قد يوازنه جزئيا أثر التعديلات في العوامل الأخرى التي تؤثر في السعر المحلي للعملة الأجنبية.[1]

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_{P} \frac{X_0^P (e^{pr})\mathrm{t} \,/\, X_0^P\ (e^{pr})0}{(P_0^p/P_0^r)\,/\,(P_t^p/P_t^r)}\ x100$$

$$TCRE = \sum_{P} Z_p \ \left\{ \frac{(e^{pr})\mathrm{t}}{(e^{pr})0} x \frac{(P_t^p/P_t^r)}{(P_0^p/P_0^r)} \right\} x100$$

$$TCRE = \sum_{P} Z_p \ IRER_{pr}\ x100$$

[1]- محمود حميدات. **مدخل للتحليل النقدي**, ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004. ص 77.

حيث:

P_0^p P_t^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_0^r P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.[1]

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

نظام سعر الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف.

ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف: هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها.

ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

_ نظام سعر الصرف الثابت.

_ نظام الرقابة على الصرف.

_ نظام الصرف المرن.

[1]- **نفس المرجع**. ص 106_107.

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار.[1]

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حالة رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

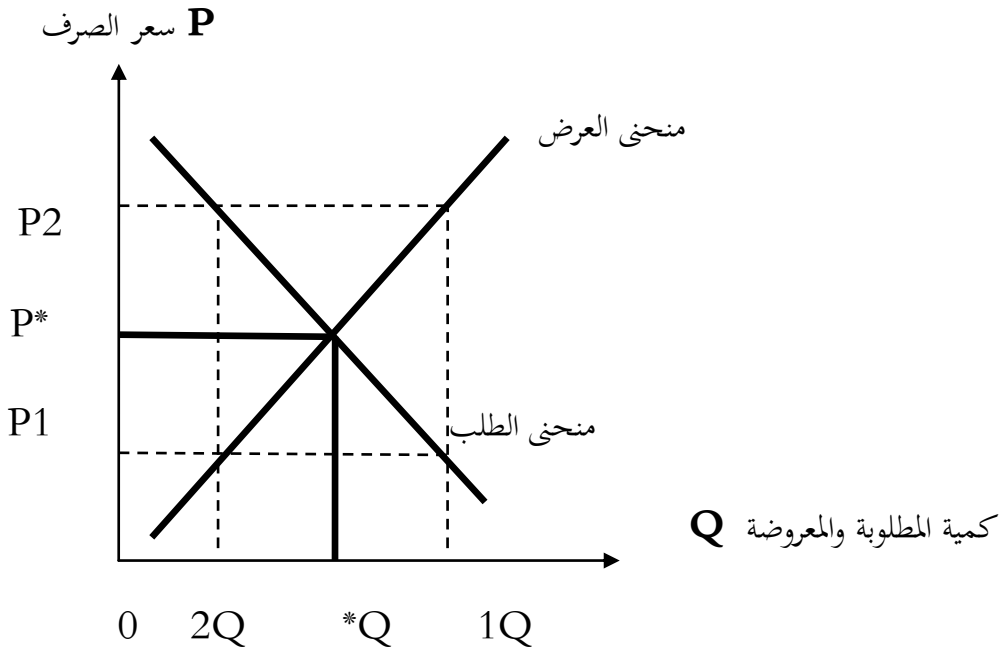
بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر صرف محدد.[2]

والشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة:

[1]- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**: دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015، ص: 14.

[2]- ، **نفس المرجع** ، ص: 19.

الشكل رقم01: تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: محمد رانول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04 ، جامعة الشلف، الجزائر،2006،ص243.

حيث تمثل:

*QP: سعر الصرف التوازني

QP1: سعر الصرف الرسمي المحدد من طرف السلطة النقدية

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند السعر QP1 (سعر الصرف الرسمي)، الكمية المطلوبة هي OQ1، والكمية المعروضة هي OQ2، فعند السعرP1 السلطة النقدية تقوم بتنفيذ سعر الصرف حسب الأولويات والاحتياجات بما يتلاءم والكمية المعروضة، ونظرا لكون الاحتياجات كثيرة ولا يمكن تلبيتها من خلال السعر الرسمي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للحصول على العملة الصعبة من السوق غير الرسمي، ومن هنا يتشكل سعر

ثاني يكون أعلى من السعر الرسمي والسعر التوازني أيضا، إذ يعتبر الفرق بين السعر التوازني والسعر المنشأ في السوق الموازية P2، تأمينا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول به.[1]

الفرع الثالث: سعر الصرف المرن(المعوم)

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في الرؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونة وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم " نظام تعويم العملات " وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، وكذلك من خلال إحداث تغيرات في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال، وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الأموال.[2]

المطلب الرابع: أهداف سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهداف وهي كالأتي:

أ. **مقاومة التضخم**: يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم. وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من أنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

[1]- **نفس المرجع** ، ص: 20.

[2]- **نفس المرجع**. ص 22.

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (Vertueux) للعملة القوية. وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.[1]

ب. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير). وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها "إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.[2]

ت. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية. فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية. زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية. ويعود الريع من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية لأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها. وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية...الخ.[3]

ث. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتمار سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية. كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات. وما بين 1970-1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة

[1-2] عبد المجيد قدي. **مرجع سبق ذكره**. ص 131_132.

[1-2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 132_133.

الأمريكية،غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد. وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.[1]

المبحث الثاني:

محددات سعر الصرف

تمهيد

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تحدد انطلاقا من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كان يحقق بدوره درجة كبيرة من استقرار في المعاملات النقدية الدولية.

وبعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد انطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة. نخص بالذكر التضخم وأسعار الفائدة وميزان المدفوعات.

الطلب الأول: سعر الصرف والتضخم

يؤثر التضخم في سعر الصرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام لأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.[1]

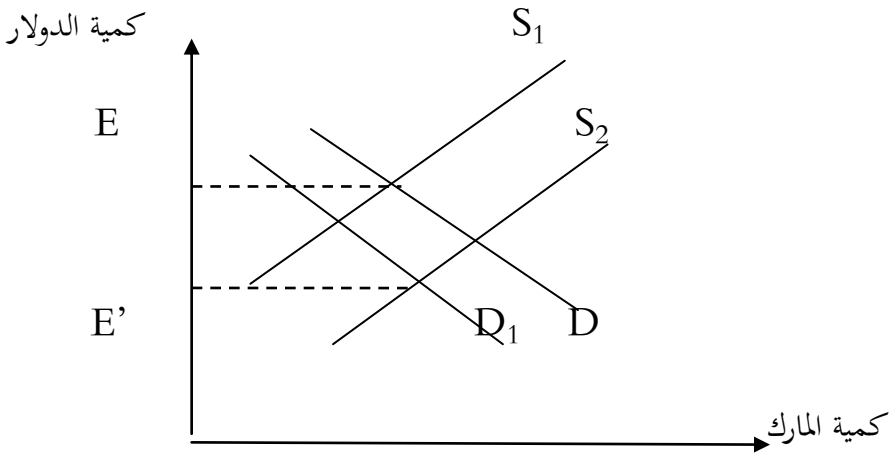
وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والكلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

ونوضح ذلك في المثال التالي:

[1]- عدنان تايه النعيمي.**إدارة العملات الأجنبية**. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن. 2019. ص:158.

نفرض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى D_1 ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى S_1 وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى E، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: أثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار.**العلاقات الاقتصادية الدولية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان.2003.ص:23.

ـ ومن أجل الحد من الارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة. [1]

المطلب الثاني: سعر الصرف وسعر الفائدة

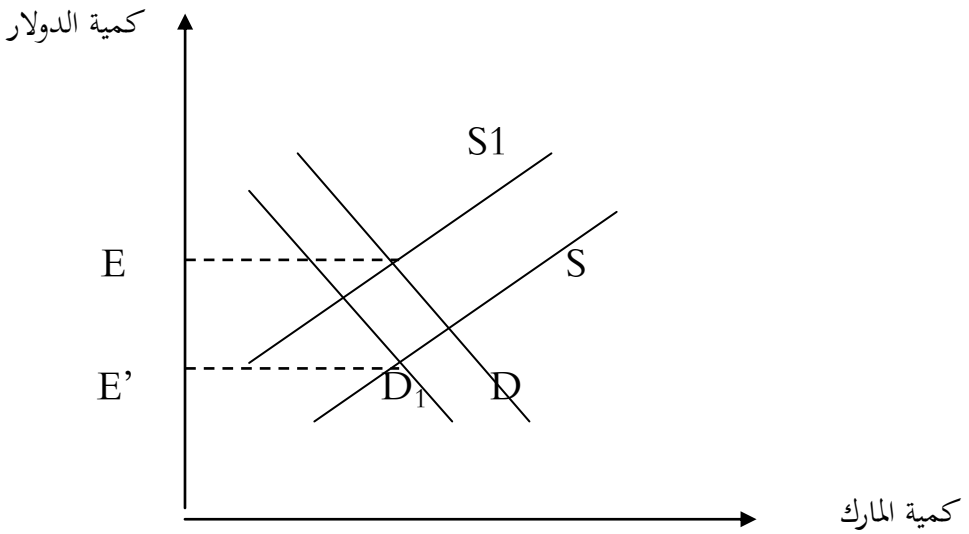
تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين، فالزيادة في معدات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلي ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان

[1]- **نفس المرجع**. ص: 159.

الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.[1]

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

الشكل رقم 03: أثر تغير سعر الفائدة علي سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار.**العلاقات الاقتصادية الدولية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان.2003.ص:23.

_ لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا يتضح لنا من خلال الشكل رقم 03 أن D_1 الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى D بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى S، فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجلب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلي ارتفاع قيمة العملة.

_ نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبيا للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلبا على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة وتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد. [2]

[1]-**نفس المرجع**.ص:160.

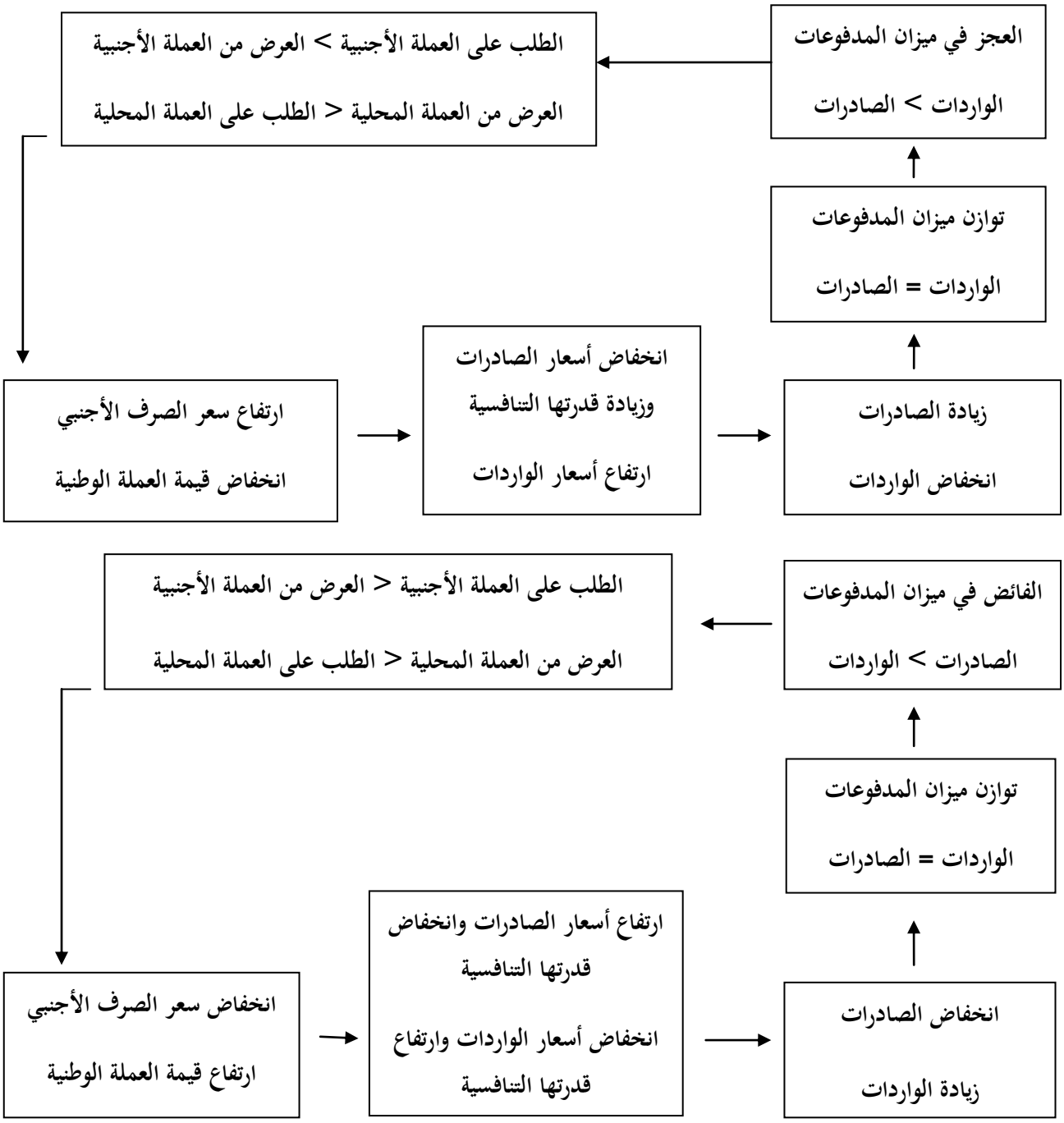
[2]- **نفس المرجع** .ص:161.

المطلب الثالث: سعر الصرف وميزان المدفوعات

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثال فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط يتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي **Market Balance** حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة لاحتفاظ بالأرصدة دولية حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها **Depreciation** ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. وبالمثال في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية **Appreciation** الذي يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالي الأجنبية،[1] حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التوضيحي التالي:

[1]- محمد سيد عابد. **التجارة الدولية**. مكتبة الإشعار للطباعة والنشر والتوزيع. سنة. ص: 318_319.

الشكل رقم 04: العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: محمد سيد عابد.**التجارة الدولية**. مكتب الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. إسكندرية. ص: 320.

المطلب الرابع: محددات سعر الصرف

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية المرتكزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق التقنية التي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية.

1. الفرع الأول: تقنيات التنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسي

ترتكز نماذج الاقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض التغيرات الاقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد:

* سعر الصرف _ التضخم

* سعر الصرف _ معدل الفائدة

* سعر الصرف _ ميزان المدفوعات

2. الفرع الثاني: الطرق التقنية

يرتكز التحليل التقني لسعر الصرف على أن هذا الأخير في الفترة لا يعبر عن كل المعلومات المتوفرة، ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سليمة سابقة لأسعار الصرف أن نستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف.[1]

ب. التنبؤ عن طرق التحليل البياني:

يرتكز التحليل البياني على النظرية **CH.down** لأول مرة على مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة استخراج بعض المعالم التي تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلا (المتغيرات) ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانيا يجب:

* اختيار طريقة العرض البياني؛

* تحليل واستنباط النتائج من الأشكال.

ت. التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي:

يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف قصد استخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم هي:

[1]- الطاهر لطرش. **تقنيات البنوك**. الطبعة الخامسة. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر. 2005. ص:104

- المتوسطات المتحركة؛
- التذبذب- L'oscillateur.[1]

[1]-. **نفس المرجع**. ص:104

المبحث الثالث:

أساسيات الميزان التجاري

تمهيد

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو معيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية، كما أنه يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات, ويمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الميزان التجاري

أولا: مفهوم الميزان التجاري:

_ ***الميزان التجاري (Balance of trade): هو*** من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.[1]

_ ***الميزان التجاري*** هو كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما في فترة زمنية محددة(المنتجات الجاهزة الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود)، وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة لكونها ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك, وترتبط دقة تسجيل هذه العمليات بدرجة تطور النظام الجمركي وبكافة الأجهزة الفنية الجمركية، إضافة إلى الاستقرار الأمني الذي يحول دون عمليات تهريب أو الاستيراد والتصدير غير الشرعيين.[2]

_ ***يعرف أيضا:*** هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة الصادرات.

يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده ايجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكبر من وارداتها أي وجود فائض في الميزان التجاري مثل ما حدث في كندا، ألمانيا، اليابان، يعني أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما في حالة إذا كان رصيد الميزان التجاري سالب فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أصغر من وارداتها مما يدل على أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي أي وجود عجز في الميزان التجاري، لا ينبغي أن ينظر إلى هذا المفهوم بالمنظور السلبي، لأنه قد يكون متعلق بالدورة الاقتصادية.

[1]-بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية والدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2007،ص: 55.

[2]- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن، 2006، ص:68_69.

وفي حالة توازن يكون:

الإنتاج المحلي+ الواردات= الطلب المحلي + الطلب الخارجي

المنتجات المحلية

معناه:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة توازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير(ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن نتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا(يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقق توازن الاقتصادي داخلي وخارجي.[1]

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

_ يعكس الميزان التجاري أهم العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد ما.

_ يمثل الميزان التجاري الأداة المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية.

_ يعتبر المؤشر الاقتصادي الهام والمعيار الأساسي لوضعية التجارة الخارجية للدولة.

_ يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات من خلال ما يتعلق من سلع وخدمات المصدرة والمستوردة.

_ يحلل الهيكل السلعي للصادرات والواردات ودرجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة.

_ يظهر رصيد الميزان التجاري الوضع الاقتصادي للبلد.[2]

[1] - [2] - فؤاد هربات، **محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980_2017**، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.2020، ص:16-17-18.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

- **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.[1]

- **تغيرات أسعار الفائدة:** التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيه سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

[1]- عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره،ص 160.

- **سعر الصرف:** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.[1]

المطلب الثالث: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

1. **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2. **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).[2]

المطلب الرابع: التوازن واختلال الميزان التجاري

1) **توازن الميزان التجاري:** يقصد بتوازن الميزان التجاري الحالة التي يتساوى فيها كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي.

2) **الاختلال في الميزان التجاري:** يعتبر الميزان التجاري أحد مؤشرات المهمة في الاقتصاد نظرا لأهمية التجارة الخارجية، وأهمية هذا المؤشر نابع من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري تكون صادراتها أكبر من وارداتها، مما يعني أن حجر الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضاعتها المنافسة بالسعر والجودة في السوق المحلي والسوق الخارجي ما ينتج عنه زيادة في الإنتاج المحلي، زيادة في التوظيف و الرواتب، فيؤدي في النهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق الذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

[1]- **نفس المرجع** ، ص 162.

[2]- **مفلح زهراء**، التمويل الدولي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص: 226

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معين والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها، مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لارتفاع عملتها مقابل العملات الأخرى.

أما العجز في الميزان التجاري فهو عبارة عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يدخل إلى الدولة، فإذا استمر العجز فهذا قد يؤدي إلى احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد، أي أن الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها وقدرتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه العالم الخارجي، كما يقصد بالعجز أن الطلب على العملات للدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي أيضا إلى انخفاض الإنتاج.[1]

[1]-- زبير طيوح، **أثر التجارة الخارجية على الميزان التجاري: دراسة حالة 1980_2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014، ص:62.

المبحث الرابع:

تطور صادرات وواردات السلع والخدمات خلال فترة (1980_2020)

تمهيد:

إن الجزائر كقطر من هذا العالم لم تبقى بمعزل عن التحولات التي يشهدها العالم التجاري الدولي، حيث احتلت التجارة الخارجية أهمية نسبية خاصة في النشاط الاقتصادي الجزائري، انطلاقا من فكرة أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من مبادلات تجارية سلع وخدمات ولما تلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاد هذه الدول.

وفي إطار هذه المبادلات التجارية يعتبر الميزان التجاري المؤشر الهام لوضعية التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، حيث يعاني العديد من دول العالم والجزائر خاصة من عجز في الميزان التجاري لسنوات عديدة قبل وبعد تنفيذ برامج الهيكلية كتحرير التجارة الخارجية، نتيجة لهذا الخلل في رصيد الميزان التجاري لا بد من تحديد المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر تحديد رصيد الميزان التجاري خلال فترة مدروسة.

وبناءا على ذلك سنحاول في هذا المبحث توضيح صادرات وواردات السلع والخدمات(نسبة النمو السنوي) في الجزائر خلال فترة دراسة (1980-2020).

المطلب الأول: تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال فترة (1980_2020)

سنتطرق في هذا المطلب لتوضيح تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر خلال (1980-2020) كالأتي:

جدول رقم (01): يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1980-1990)

السنوات	الصادرات(%من إجتمالي الناتج المحلي)
1980	34.33
1981	34.58
1982	30.92
1983	27.94
1984	25.71
1985	23.58
1986	12.85
1987	14.27
1988	15.50
1989	18.63
1990	23.44

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (1980-2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1980-1990) بلغت متوسط قدره 24.36% حيث شهدت هذه الفترة تراجع ملحوظ لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي وذلك بسبب أزمة البترول 1986.

جدول رقم (1-1): يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1991-2001)

السنوات	الصادرات(%من إجتمالي الناتج المحلي)
1991	29.11
1992	25.31
1993	28.71
1994	22.53
1995	26.19
1996	29.76
1997	30.90
1998	22.57
1999	28.15
2000	42.07
2001	36.69

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (1991-2001).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1991-2001) بلغت متوسط قدره 28.64% ولقد عرفت هذه الفترة مرحلة تحرير التجارة الخارجية وإنتعاش أسعار البترول.

جدول رقم(2-1): يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2002-2012)

السنوات	الصادرات(%من إجتمالي الناتج المحلي)
2002	35.50
2003	38.24
2004	40.05
2005	47.20
2006	48.80
2007	47.06
2008	47.97
2009	35.37
2010	38.44
2011	38.87
2012	36.88

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (2002-2012).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2002-2012) بلغت متوسط قدره 41.29% شهدت هذه الفترة تذبذبا نسبيا وقد بلغت أعلى نسبة في الفترة المدروسة سنة 2006 ب 48.8% وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار البترول ولقد كان هناك تراجع في النسب بعد سنة 2008 وذلك راجع إلى تدعيات الأزمة العالمية.

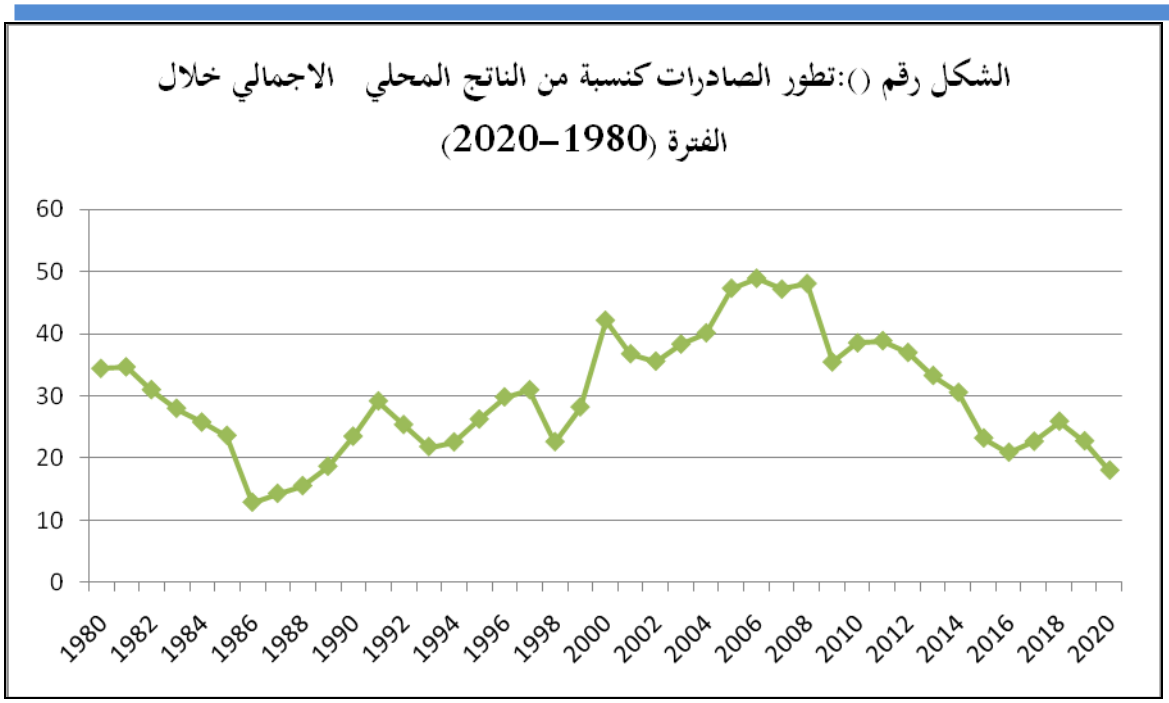
جدول رقم *(01-03)*: يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2013-2020)

السنوات	الصادرات(%من إجتمالي الناتج المحلي)
2013	33.21
2014	30.21
2015	23.17
2016	20.87
2017	22.63
2018	25.86
2019	22.71
2020	18.00

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (2013-2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2002-2012) بلغت متوسط قدره 24.58%،حيث عرفت هذه فترة تذبذب مستر في النسب وتراجع كبير بعد سنة 2015 وذلك بسبب أزمة البترول 2014، أما بالنسبة لسنتين الآخريتين 2019-2020فكان وراء هذا الانخفاض جائحة كورونا.

الشكل رقم ():تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم ( ) باستخدام برنامج EXCEL

من خلال الجداول والرسم السابقين يمكن الوصول إلى ما يلي:

يتضح من استعراض هذه النسبة أن الصادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني إذا بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 29.78 بالمائة خلال الفترة (1980-2020)، مما يعني أن هذه السنة الأخيرة من إنتاج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على هذه السلع والخدمات المحلية وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فينتعش بزيادته وينكمش بتراجع، حيث عرفت الفترة 1980-2020 تراجع ملحوظ لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي وذلك لقيود التجارة الخارجية زيادة على تلك أزمة البترول 1986 لتسجل أدنى نسبة خلال فترة الدراسة ب 12.85%، و كذلك راجع لحصيلة الصادرات من البترول، لتعرف الفترة 1990-2000 مرحلة تحرير التجارة الخارجية انتعاش أسعار البترول والتبادل التجاري لتطور هذه السنة بشكل تصاعدي حيث بلغت سنة 1990 ب 23.44% لتسجل سنة 2000 نسبة 42.7%.

كما شهدت الفترة 2000-2010 تذبذبا نسبيا أين بلغت أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة سنة 2006 ب 48.80% وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول، لتشهد انخفاض من سنة2008 وذلك راجع لتداعيات.

كما عرفت فترة 2010-2020، تذبذب مستمر لتشهد انخفاض كبير من 2015-2017 وذلك راجع إلى أزمة البترول 2014 ونقص الطلب عليها زيادة على ذلك جائحة كرونا التي بدورها عرفت تدهور كبير في الاقتصاد العالمي لفترة ولسيما في السنتين الأخيرتين للدراسة.

المطلب الثاني: تطور واردات السلع والخدمات (نسبة النمو السنوي) خلال فترة (1980_2020)

سنتطرق في هذا المطلب لتوضيح تطور واردات السلع والخدمات في الجزائر خلال (1980-2020) كالأتي:

الجدول رقم(01-04): يوضح تطور واردات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1980-1990)

السنوات	الواردات(%من إجتمالي الناتج المحلي)
1980	30.33
1981	30.87
1982	28.99
1983	25.80
1984	27.46
1985	26.74
1986	23.17
1987	18.41
1988	22.60
1989	28.51
1990	24.93

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (1980-1990).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1980-1990) بلغت متوسط قدره 26.16%، نلاحظ في هذه الفترة إنخفاض في النسب وذلك جراء أزمة البترول 1986.

الجدول رقم(1-5): يوضح تطور واردات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (1991-2001)

السنوات	الواردات(%من إجتمالي الناتج المحلي)
1991	23.59
1992	23.86
1993	23.13
1994	26.05
1995	28.99
1996	23.94
1997	21.33
1998	22.51
1999	22.77
2000	20.78
2001	22.01

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (1991-2001).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1991-2001) بلغت متوسط قدره 23.54%، نلاحظ تذبذب كبير في هذه الفترة بسبب العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وبلغت أكبر نسبة سنة 1995 ب 28.99 %.

الجدول رقم(1-6): يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2002-2012)

السنوات	الصادرات
2002	25.63
2003	23.87
2004	25.64
2005	24.07
2006	21.91
2007	24.87
2008	28.71
2009	35.95
2010	31.42
2011	28.62
2012	28.51

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (2002-2012).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2002-2012) بلغت متوسط قدره 27.20%، سجلت إرتفاع تصاعدي متذبذب حيث بلغت أكبر نسبة في الفترة المدروسة سنة 2009 ب35.95%.

الجدول رقم(1-7): يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (من إجمالي الناتج المحلي%) خلال (2013-2020)

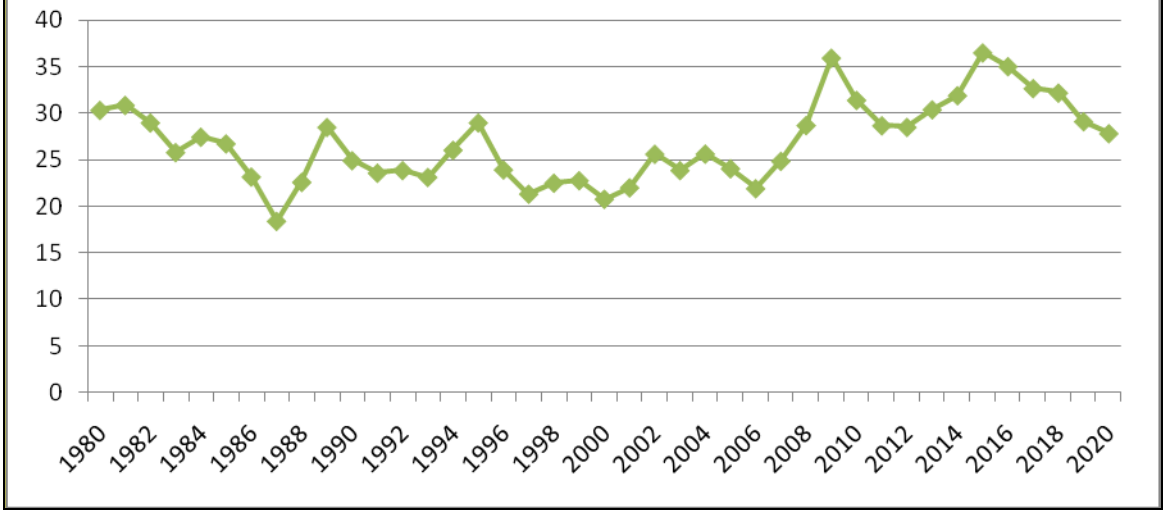
السنوات	صادرات
2013	30.40
2014	31.92
2015	36.52
2016	35.05

32.68	2017
32.20	2018
29.12	2019
27.84	2020

المصدر: من إعداد الباحثين وذلك بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي الجزائري (2013-2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2013-2020) بلغت متوسط قدره 31.96%، سجلت إرتفاع تصاعدي من 2013-2018 وذلك راجع إلى زيادة الطلب على الإستراد على السلع الإستثمارية تمويل لمخططات التنمية.أما السنتين الآخريتين شهدت تراجع في النسب جراء جائحة كورونا.

الشكل رقم ( ): تطور الواردات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1980-2020)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم ( ) باستخدام برنامج EXCEL

من خلال الجدول والرسم أعلاه يمكن الوصول إلى التحليل التالي:

تعكس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي فائض الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية والتي يتم تغطيتها بواسطة الواردات حيث بلغت هذه النسبة خلال الفترة (1980-2020) متوسط قدره

26.877، وهي نسبة عالية تبرز دور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الواردات في الاقتصاد الوطنين وذلك من خلال استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتمويل مخططات التنمية.

حيث بلغت نسبة مسجلة سنة 2015 نسبة 36.52% والذي يفسر ارتفاع الاستيراد وانخفاض صادرات المحروقات والتي تشكل النسبة الأكبر من سلع مصدرة، بينما سجلت الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أدنى انخفاض بنسبة 18.14% سنة 1987، حيث انخفضت الواردات نتيجة أزمة البترول 1986.

فنلاحظ من الجدول أن النسب قبل وبعد التحرير التجارة الخارجية كانت مرتفعة حيث سجلت نسبة 30.87% لسنة 1981 و 28.99% لسنة 1995، وهذا له دلالتان الأولى ارتفاع هذه النسبة يدل أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، والثانية تدل على استمرار الطلب المحلي في الاعتماد على الواردات في تغطية الكثير من الجوانب إي زيادة التبعية والاعتماد على الخارج.

أما الفترة 2000–2020 سجلت ارتفاع تصاعدي متذبذب بخلاف السنتين الأخيرتين التي عرفت تراجع في النسب أثر جائحة كرونا، ولقد بلغت أعلى نسبة في هذه الفترة قدرت ب 36.52% وذلك راجع إلى زيادة الطلب على الاستيراد السلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالجانب النظري لسعر الصرف والذي يتمثل في نسبة مبادلة العملة الأولى والعملة الأخرى، حيث ينقسم إلى أربعة أنواع: الاسمي، الحقيقي، الفعلي، الفعلي الحقيقي. ومن بين أهداف سعر الصرف: مقاومة التضخم، تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تنمية الصناعة المحلية.

وقد عرف سعر الصرف محددات من بينها التضخم، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات ومن بين طرق التنبؤ يوجد نوعين: تقنيات التنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسين الطرق التقنية ومن بين هذه التنبؤات تنبؤ عن طرق التحليل البياني وعن طريق التحليل الإحصائي.

كما تطرقنا إلى أساسيات الميزان التجاري، والذي يعتبر من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافو البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما وأهميته والعوامل المؤثرة عليه (التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، تغيرات أسعار الفائدة، سعر الصرف)، وأقسام الميزان التجاري السلعي، الميزان التجاري الخدمي، بالإضافة إلى توازنه واختلال الذي يحدث افيه.

وأخيرا إلى مبحث تحليلي والذي يتمثل في تطور كل صادرات وواردات السلع والخدمات، وعلى هذا الأساس لخصنا إلى أن سعر الصرف يعتبر أداة الأكثر فاعلية بالنسبة لرصيد الميزان التجاري الجزائري، وهو ما دفعنا إلى دراسة تحليلية قياسية حول الأثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1980-2020).

الفصل الثاني

دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

تمهيد

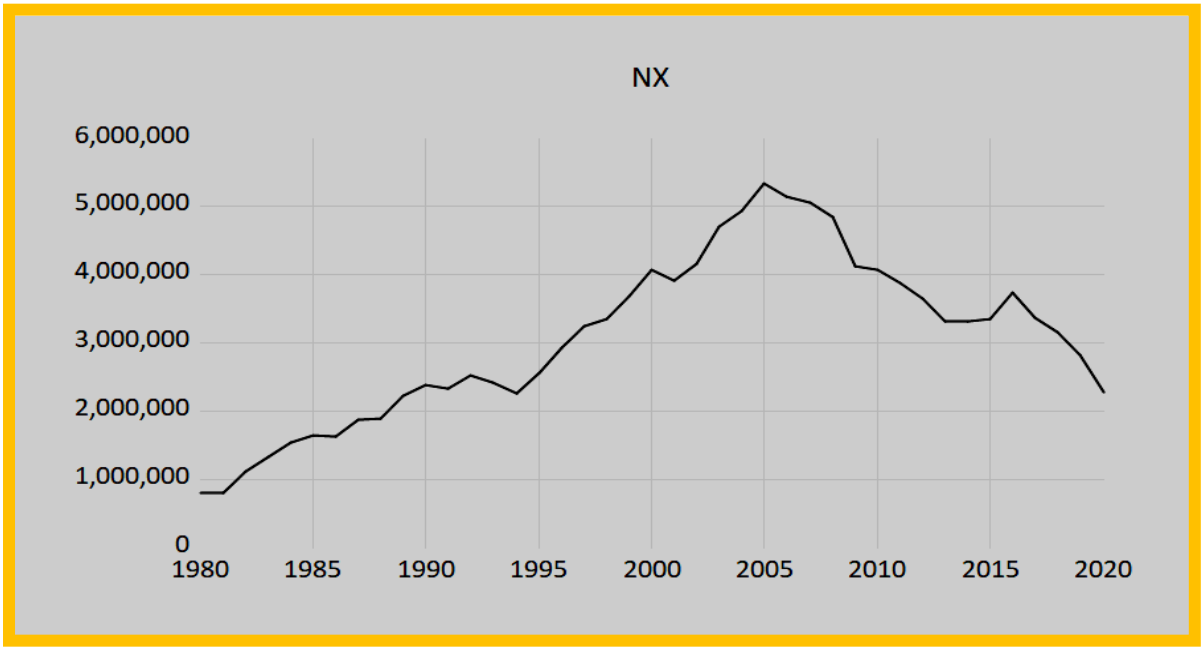
سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يتماشى مع واقع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك انطلاقا من دراسة تطورات المتغيرات التفسيرية المتمثلة في كل من سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة والأنفاق الحكومي وكذا دراسة تطور المتغير التابع المتمثل في الميزان التجاري وكذا التعريف بالطريقة المستخدمة في القياس (طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع)، ثم عرض شكل النموذج وأهم المتغيرات التي تدخل في دراستنا بالإضافة إلى تقدير النموذج وعرض ومناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول: دراسة تطور المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية للدراسة.

لدراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري تلزم علينا اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف، ومن خلال النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة، استخلصنا هذه المتغيرات الاقتصادية منها سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة والإنفاق الحكومي، بحيث المتغيرات السالفة الذكر مفسرة والميزان التجاري التابع للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020).

المطلب الأول : دراسة تطور المتغير التابع.

الشكل رقم(05): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

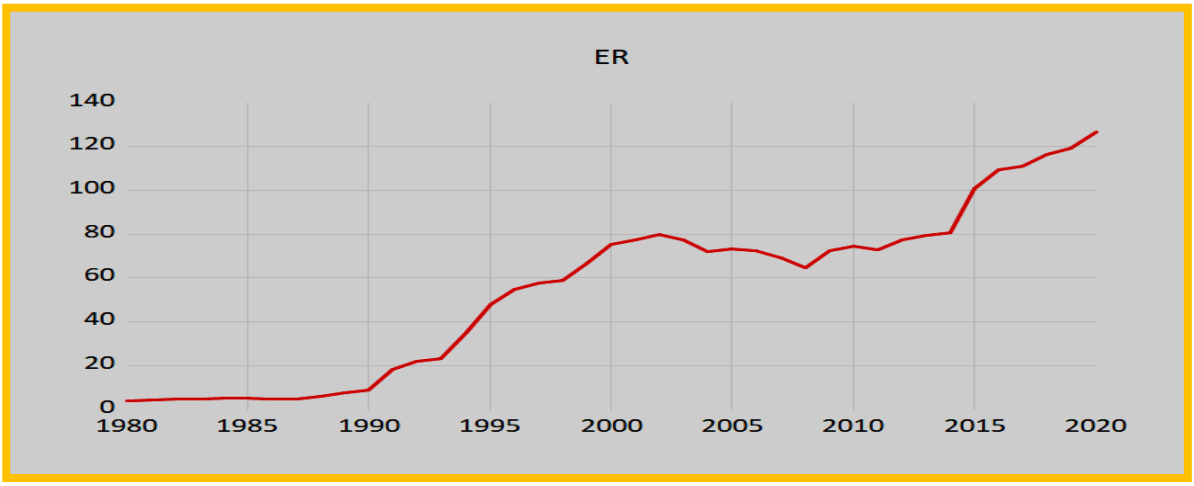
المطلب الثاني : دراسة تطورات المتغيرات المفسرة .

لدراسة تغيرات أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر قمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة التي رأينا أنها تؤثر بشكل معتبر في المتغير التابع من خلال ما تم عرضه سابقا وهي سعر الصرف، معدلات التضخم، سعر الفائدة، والإنفاق الحكومي.

أولا: سعر الصرف.

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب إن يعرف انتعاشا، وبالتالي فان سعر الصرف يبقى من احد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من اثر، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (06): دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980–2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم تطور سعر الصرف إلى مراحل وذلك حسب تغيراته على طول الفترة المدروسة.

الفترة 1990–2004:

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر الصرف لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، ولقد لجأت الجزائر في العديد من

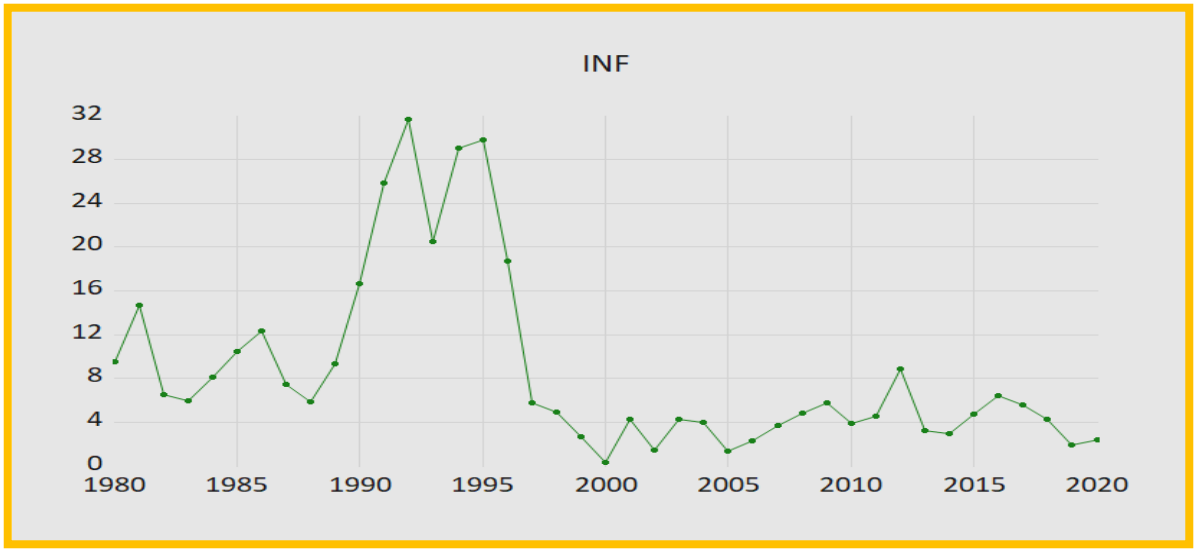
المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية وذلك باتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكانت قد فقدت 50% من قيمته عام 1990 الى غاية 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في مجموع 70% .حيث في نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% ،واستمر الانخفاض في قيمة العملة 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة ،. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب7.5% أما سنة2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري.

الفترة 2005-2020:

وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2005 إلى 73.27 دولار و بقي هذا السعر ثابت نوعا ما الى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من سنة 2007 فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فأنخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 ومن هذه السنة عرف الصرف تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2012 وبعد هذه السنة ارتفعت أسعار الصرف حيث بلغ 126.77 دولار سنة 2020.

ثانيا: تطور معدلات التضخم

الشكل رقم (07) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1980-2020)

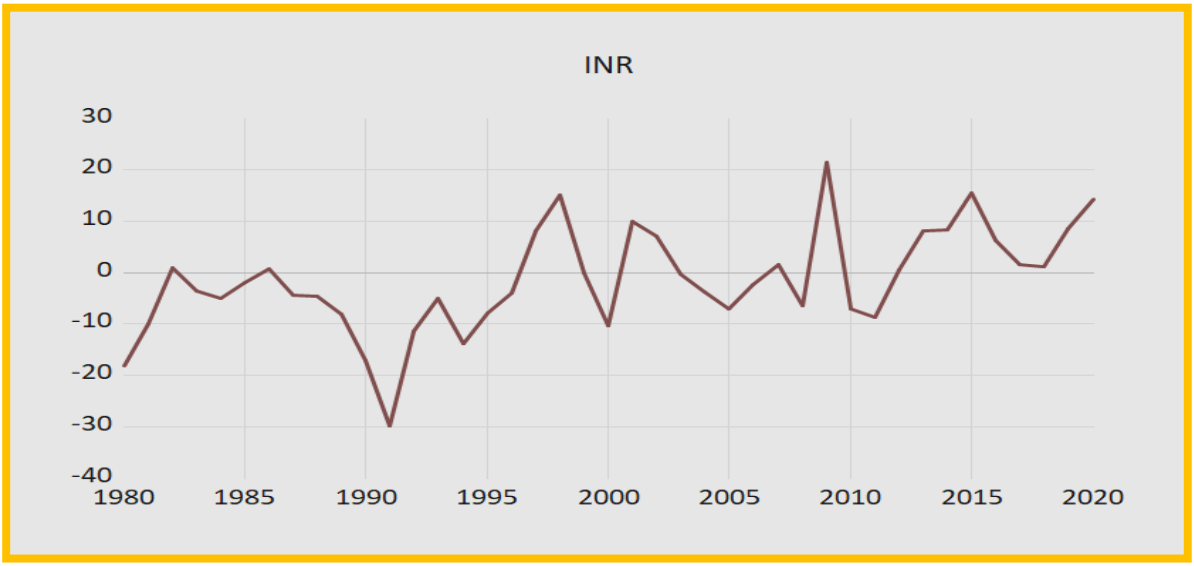


المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان معدلات التضخم في بداية فترة الدراسة شهدت مستويات جد مرتفعة إلى غاية سنة 1992، من ثم تراجعت قليلا سنة 1993 إلى 1995 و يرجع هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، و منذ سنة 1996 استمر تراجعه إلى غاية سنة 2000 حيث وصل آنذاك إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0.339 بالمائة مما يعني إن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يأتي بثماره ، و مع بداية سنة 2001 ارتفع معدل التضخم مجددا حيث وصل 4.22 بالمائة، واتجه مسار التضخم منذ سنة 2005 نحو التصاعد و في سنة 2012 سجل نسبة 8.89 و هذا مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي و مع بداية سنة 2013 و 2014 عرف معدل التضخم تباطؤ بنسبة 3.25 و 2.91 على التوالي إلى غاية 2020 بنسبة 2.41 وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي.

ثالثا: تطور سعر الفائدة .

الشكل رقم (08): تطور سعر الفائدة خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

يوضح لنا الشكل أعلاه انه في بداية فترة الدراسة عرف ارتفاع محسوس في سعر الفائدة وصل إلى 0.39 بالمائة سنة 1991، ثم عرف انخفاضا إلى غاية سنة 1993 حيث وصل إلى 0.27 بالمائة. ليشهد ارتفاع طفيف سنة 1994 وصل إلى 0.28 بالمائة. بعد ذلك عرفت أسعار الفائدة استمرارية في التذبذب إلى غاية سنة 2020.

رابعا: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر.

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية في الدول النامية ومنها الجزائر، ترتبط عمليات تبويب)تصنيف(النفقات العامة بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا.

●سياسة الإنفاق العام خلال فترة الاقتصاد المخطط

تميزت الفترة ما بعد الاستقلال بتدخل واسع للدولة لإعداد لبناء قاعدة اقتصادية و اجتماعية، فإلى غاية سنة 1968، كل نفقات الدولة وجدت في الميزانية العامة، حيث أن في سنتي 1963 و 1964 شهدت نفقات التجهيز ضعفا و كانت ضمن ميزانية التسيير، التي تتكون من ثمانية عناوين، أثنين منهما يتعلقان بالتجهيزات والاستثمارات ثم في سنة 1965 أدخل قانون المالية التكميلي بعض الإصلاحات المتمثلة في فصل نفقات

التجهيز عن ميزانية التسيير، و اعتبارها ميزانية جديدة تمثل ميزانية التجهيز. ونظرا لمحدودية قدرات قطاع الدولة خلال الفترة (1963-1966) فإنه كان من غير الممكن الانطلاق في بناء نظام مركزي قوي، وهذا ما يؤكده ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20% إلى 25%، بحيث النسبة التي تفوق 80% من مجموع الإنفاق العام توجه إلى نفقات التسيير في حين عرفت نفقات التجهيز نسبا ضعيفة تراوحت بين 15% و 25% من هذا المجموع ويرجع ذلك إلى التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان ألفلاحي الذي كان مسيطرا على الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث قدرت مساهمته في الناتج الوطني بـ 16.4%، وكان لضعف القطاع الصناعي وقلة الموارد المالية آنذاك من الأسباب التي حالت دون التدخل الكبير لقطاع الدولة في الاقتصاد. أما الفترة (1967-1987) تميزت بالتدخل القوي للدولة في الحياة الاقتصادية ببروز قطاع عمومي قوي، بادر في تسيير المصالح الاقتصادية للدولة خصوصا مع الإعلان الرسمي لإتباع النظام الاشتراكي سنة 1971.

- **سياسة الإنفاق العام خلال فترة التسعينيات**

عرفت هذه الفترة نوعا من التحسن في الإيرادات العمومية، نتيجة الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 دولار سنة 1990، بسبب حرب الخليج العربي، بالإضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري عام 1991، وهذا الوضع لم يساهم في رفع نسب الإنفاق العمومي بل بالعكس شهدت هذه الأخيرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام انخفاضا من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% من هذا المجموع سنة 1991 ومس هذا الانخفاض كل من نفقات التسيير والتجهيز، ويرجع هذا أساسا إلى تبني الدولة النهج الرأسمالي والتخلي عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق. و قد شهدت نسب الإنفاق العام خلال سنتي 1992 و1993 نوعا من التحسن والارتفاع، بحيث حققت حوالي 40 % من الناتج الداخلي الخام، وهذا بسبب رفع الرواتب والأجور ونفقات الشبكة الاجتماعية بداية من فبراير 1992، حيث ارتفعت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دج سنة 1993، كما ارتفعت نفقات التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. وبالمقابل نظرا للتدابير المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بمعية المؤسسات المالية الدولية والتي نصت على ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتحرير الأسعار، وبالتالي عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى 1998، فيما يخص نفقات التسيير فقط عرفت ارتفاعا طفيفا بحيث انتقلت من 24.49 % من الناتج الداخلي الخام إلى 27.26% من نفس المقدار سنة 1998، في حين شهدت نفقات التجهيز انخفاضا من 15.56 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى

7.36 % من نفس المقدار سنة 1998.

- **سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2020)**

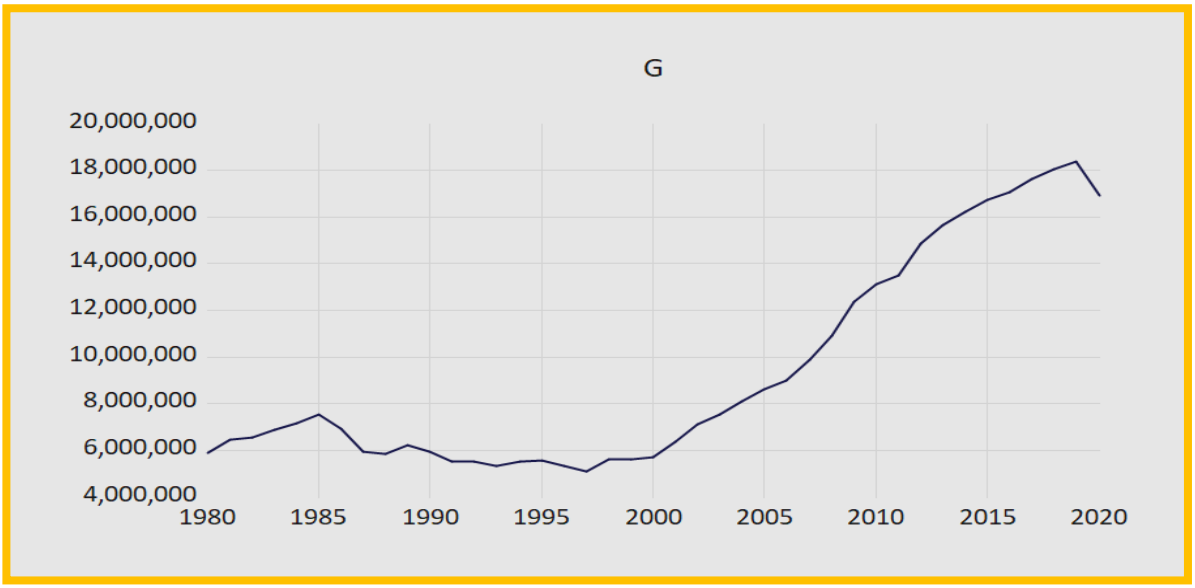
إنّ السياسة المالية المتّبَعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات، و الذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، والنتيجة انخفاض في الدين الخارجي و ارتفاع احتياطات الصرف و هي تغطي سنتين من الواردات، كما أن هذا الصندوق يدعم بدوره السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار.

عرفت السياسة الإنفاقية للجزائر خلال فترة ما بعد الإصلاح 2000 -2015 زيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، حيث أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تليها نفقات التجهيز والتي عرفت بدورها زيادة خلال السنوات الأخيرة، لعودة الارتفاع لأسعار البترول في السوق العالمية بعد أن شهدت انخفاضا سنة 1998، إذ انتقلت من 12.72 دولار للبرميل في هده السنة، إلى 17.97 دولار سنة 1999، ثم إلى 38.27 دولار سنة 2004، و إلى 100 دولار سنة 2008 و هذا ما أضفى نوعا من الراحة المالية خلال هده الفترة، ثم استغلالها لبعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية، و المعبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق الحكومي ضمن ما يدعى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و ارتفعت حصة الإنفاق الاستثماري بشكل ملحوظ من 19% سنة 1999 إلى حوالي 48% سنة 2007 أي بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2000-2007 ما يعادل 300% ، في حين نلاحظ انخفاض الإنفاق الجاري حيث انتقلت حصته من 80% سنة 1999 إلى 51 % سنة 2007. واستمرت النفقات العمومية في التزايد وهذا في إطار تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وصولا إلى برنامج دعم النمو (2010-2015).

بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تذبذب أسعار النفط نحو الانخفاض، وتجنبا للاستدانة الخارجية أو تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار لسياسات الإصلاح الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ سنوات، صادق مجلس الوزراء في الجزائر على تعديلات جديدة لقانون "النقد والقرض" وهو التعديل الذي مدته (5) سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني، إن اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها، لكن في المقابل قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل إذا لم ترافق

هذه العملية سياسة تنموية ترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها سياسة تراعي الجانب الاجتماعي، و تعتبر عملية طباعة نقود جديدة دون أن يكون لها مقابل حقيقي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية. و الشكل الموالي يوضح تطورات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020).

الشكل رقم(09) : تطورات الاتفاق الحكومي خلال فترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

المبحث الثاني : تحليل وتفسير النتائج.

تقديم وبناء نموذج أثر سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر. من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم وتعريف متغيرات النموذج ومحاولة إيجاد صيغة رياضية قياسية للنموذج ومن ثم التأكد من استقرارية السلاسل التي سوف نعتمد عليها في عملية التقدير.

المطلب الأول: بناء وتقديم المتغيرات الخاصة بالنموذج.

كمحاولة منا للتتبع أثر سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر سوف نحدد أهم المتغيرات المعتمدة في دراستنا وتتمثل في سعر الصرف كمتغير رئيسي مفسر وميزان التجاري كمتغير تابع بالإضافة إلى إضافة متغيرات مفسرة تحكمية مساعدة المتمثلة في معدل التضخم وسعر الفائدة وكذا إنفاق الحكومي وإزالة الغموض عنها من خلال

التعريف بها وتم استعمالها من اجل المساعدة في تفسير المتغير التابع نذكرها تباعا كما يلي:

– **ميزان التجاري (NX)**: ويمثل رصيد ميزان التجاري بالأسعار الثابتة للعملة المحلية وهو متغير تابع في دراستنا وتحصلنا على بياناته من خلال التقرير السنوي لبنك الدولي.

– **سعر الصرف (ER)**: ويمثل رقم قياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعلي وهو متغير مفسر الرئيسي وتم الحصول على بياناته من التقرير السنوي لبنك الدولي.

– **معدل التضخم (INF)**: ويمثل معدل التضخم وتم الحصول على بياناته من التقرير السنوي لبنك الدولي.

– **سعر الفائدة الحقيقي (INR)**: ويمثل سعر الفائدة الحقيقي وتم الحصول على بياناته من التقرير السنوي لبنك الدولي.

– **الإنفاق الحكومي (G)**: ويمثل إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الثابتة للعملة المحلية وتم الحصول على بياناته من التقرير السنوي لبنك الدولي.

بناء النموذج الخاص بدراسة

قد تم تحديد النموذج الخاص بالدراسة في شكله التالي:

$$NX = \delta_0 + \alpha_1 ER + \beta_2 INF + \beta_3 INR + \beta_4 G + \varepsilon_t$$

المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المتبع للدراسة

ARDL: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Pesaran (1997)، Shin and and Sun(1998) ، و كل من Pesaran et Al .(2001) ويتميّز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، و يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين .الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع

بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر1987Engle -Granger ، ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن CRDW TEST أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Testفي إطار نموذج VAR.

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام 2003 and Chai Laurenceson، كما أن نموذج ال ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير Gerrard and Godfrey. لذا يعتبر نموذج ال ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة و البالغة 41 مشاهدة ممتدة من 1980عام الى 2020.

وهذا قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية[1]:

- التأكد من أنّ كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى، ما عدا الدرجة الثانية؛
- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL؛
- تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذجUECM؛
- تطبيق اختبار الحدود (Bounds test) لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنيـة طويلة الأجل؛
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج؛
- نموذج تصحيح الخطأ؛
- تقدير النموذج في الأجل الطويل لنموذج ARDL .

[1] غيدة فلة، غيدة فوزية،"أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة "1980-2014" ، **مجة نماء الإقتصاد والتجارة**، جامعة خميس مليانة العدد الثالث جوان 2018، ص13

اختبار الإستقرارية.

يهدف هذا الاختبار إل فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى ثباتها وكذا تحديد رتبة إستقرارية كل متغير على حدة، لأجل ذلك سنقوم بدراسة السلاسل من خلال اختبارين هما:

1-1 اختبار ديكي_فولر المطور :

أ) لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، تم الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع فهو نسخة معززة ومطورة عن اختبار (DF)، حيث تم فيها اضافة المتغير التابع مبطأ بدرجة P من أجل تفادي مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، حيث يتم تحديد P باستعمال معياري اكايك AIC أو معيار SBC وفي هذا السياق نشير إلى أن اختبار ديكي فولر يعتبر من أكثر الاختبارات استعمالاً للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية[1]

ويستند اختبار ديكي فولر على المعادلات التالية[2]:

$$\Delta X_t = c + bt + \rho X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \varphi_j X_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

$$\Delta X_t = c + \rho X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \varphi_j X_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \varphi_j X_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

2-1 اختبار فيليبس_بيرون :

يقوم هذا إختبار على التصحيح غي المعلمي للإحصائية **Dickey–Fuller** وذلك من أجل تجاوز مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء عشوائية، مع الأخذ الغاء التحييزات الناجمة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية. ويقتضي هذا الاختبار فرضيتين هما:

H0 : وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة

[1] كروش التجاني وآخرون،" عنوان المداخلة: أثر عوامل الانتاج الأرض والعمالة على القيمة المضافة الزراعية دراسة قياسية خلال الفترة – 1991 – 2015"،جامعة الوادي، جامعة برج بوعريرج،ص758.

[2] الموقع الالكتروني: https://www.institut-numerique.org، 2022/06/10، 17:25

H1 : غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة

اذا كانت prob لكل متغير نجدها أقل من 5 بالمائة اذن المتغيرات مستقرة[1].

سنقوم في دراستنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق إجراء اختبار ADF واختبار PP حيث يعتمد كل من الاختبارين على مقارنة القيمة الاحتمالية للاختبار مع 0,05 عند مستوى المعنوية 5% وذلك بعد التأكد من معنوية كل من Trend (الاتجاه العام) وIntercept (الثابت)، حيث إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 0,05 نرفض الفرضية الصفرية القائلة انه يوجد جذر وحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تدين عدم وجود جذر وحدة أي السلسلة مستقرة

الجدول رقم (02): اختبار ديكي فولر المطور لاستقرارية (ADF).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		NX	ER	INF	INR	G
At Level						
With Constant	t-Statistic	-1.8016	0.7200	-1.8199	-3.8005	-3.0469
	Prob.	***0.3743*** n0	***0.9912*** n0	***0.3658*** n0	***0.0060*** ***	***0.0405*** **
With Constant & Trend	t-Statistic	0.7162	-4.9895	-2.1930	-4.5808	-1.9364
	Prob.	***0.9995*** n0	***0.0016*** ***	***0.4804*** n0	***0.0038*** ***	***0.6166*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2847	1.9124	-1.3980	-3.8906	0.3230
	Prob.	***0.5769*** n0	***0.9851*** n0	***0.1483*** n0	***0.0003*** ***	***0.7739*** n0
At First Difference		d(NX)	d(ER)	d(INF)	d(INR)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-3.6152	-4.2617	-5.7714	-6.9222	-2.4305
	Prob.	***0.0099*** ***	***0.0017*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.1403*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6592	-4.3099	-5.6827	-6.8154	-2.3394
	Prob.	***0.0031*** ***	***0.0078*** ***	***0.0002*** ***	***0.0000*** ***	***0.4040*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6555	-3.3410	-5.8267	-6.9862	-2.4107
	Prob.	***0.0006*** ***	***0.0014*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0172*** **

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

لكل من السلاسل (G,INF ,ER ,NX) غير مستقرة عند المستوي ماعدا سلسلة INR، ولكن تصبح مستقرة في الفروق الأولى، اي أن هذه السلاسل مستقرة في المستوى والفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(0) و I(1).

– اختبار فليبس– بيرون لاستقرارية (PP).

[1] عبدوس عبد العزيز وآخرون، "دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر – دراسة تحليلية قياسية بالنموذج VAR –"،ص80

يعتبر من أهم الاختبارات الخاصة بالاستقرارية وهو يتميز عن اختبار (ADF) كونه يتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم تباين حد الخطأ العشوائي والجدول التالي يوضح نتائج استقرارية السلاسل الزمنية من خلال هذا الاختبار.

الجدول رقم (03):نتائج اختبار استقرارية فليب – بيرون (PP).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		NX	ER	INF	INR	G
At Level						
With Constant	t-Statistic	-1.7869	0.3550	-1.9403	-3.8094	0.4093
	Prob.	***0.3814*** n0	***0.9784*** n0	***0.3112*** n0	***0.0059*** ***	***0.9809*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.2332	-1.8713	-2.3261	-4.5648	-1.2775
	Prob.	***0.9975*** n0	***0.6506*** n0	***0.4109*** n0	***0.0039*** ***	***0.8792*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1509	2.3789	-1.3980	-3.8965	2.1167
	Prob.	***0.6254*** n0	***0.9950*** n0	***0.1483*** n0	***0.0003*** ***	***0.9906*** n0
At First Difference		d(NX)	d(ER)	d(INF)	d(INR)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-3.7402	-4.2518	-5.7668	-21.1989	-2.4305
	Prob.	***0.0071*** ***	***0.0018*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.1403*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7614	-4.3092	-5.6767	-21.6189	-2.3394
	Prob.	***0.0024*** ***	***0.0078*** ***	***0.0002*** ***	***0.0000*** ***	***0.4040*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7623	-3.2996	-5.8227	-12.5506	-2.4105
	Prob.	***0.0004*** ***	***0.0016*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0172*** **

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ لكل من السلاسل (INF,G ,ER ,NX) غير مستقرة عند المستوي ماعدا سلسلة INR، ولكن تصبح مستقرة في الفروق الأولى وهو ما يتوافق مع اختبار ADF، أي أن هذه السلاسل مستقرة في المستوى والفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(0) و I(1).

- **تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL** : بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bound). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الورقة البحثية والمقدرة ب 41 مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى () معلمات الفترة القصيرة. في حين أن تشير لأخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

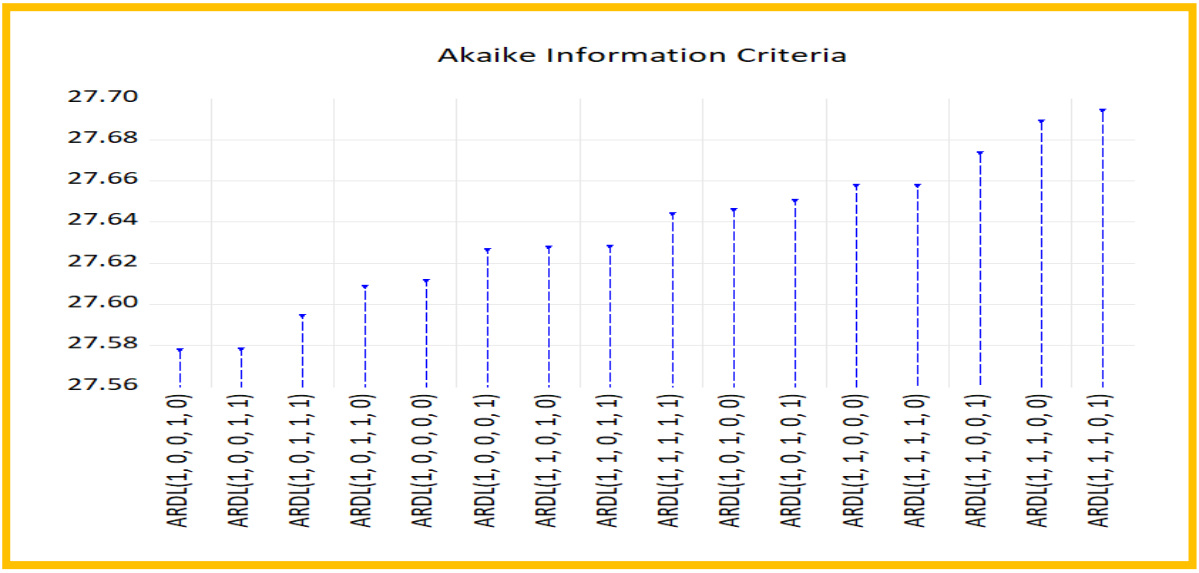
التكامل مشترك وجودة النموذج الخاص بالدراسة.

المطلب الأول: اختبار الحدود للتكامل المشترك.

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال إجراء اختبار (ADF) و (PP) وجدنا أن الاختبارين في مستوى الاستقرارية مستقر في المستوى والفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(0) و I(1). وهو ما فتح المجال لنا في اختيار نموذج (ARDL) لعملية التقدير وهذا ما سنعمل عليه في هذا المطلب.

أولا: تحديد درجة تأخير نموذج (ARDL). إذن قبل إجراء اختبار ARDL لابد من تحديد درجة تأخير لهذا النموذج وفق الاعتماد على الاختبارات الإحصائي (AIC) المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): نتائج اختبار درجة تأخير حسب معيار(AIC).



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن درجة الاختبار المثلى حسب المعاير الموجودAIC و يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج 11Eviews باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا افضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار (Akaike). والشكل أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 هو (1.0.0.1.0).

ثانيا: اختبار الحدود لنموذج (ARDL) Bounds test :

يهدف اختبار الحدود Bounds test إلى الكشف عن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل

الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الحدود Bounds test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائيةF	4.759370	4	
القيم الجدولية للحدود	الحد الادنى (0) I	الحد الادنى (1) I	وجود علاقة
عند مستوى 1 %	3.29	4.37	توازنية طويلة
عند مستوى 2.5%	2.88	3.87	الاجل عند مستوى
عند مستوى 5 %	2.56	3.49	اكبر من 1%
عند مستوى10 %	2 .2	3.09	

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews).(**انظر الملحق03**)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 4.75 وهذا اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1 %،2.5%،5%،10 **%**، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج المقدر

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبارLM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey. و بالنسبة لنموذجنا لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

serial correlation LM Test godfrey -Breusch

f-statistic	0.143584	(f(2,31,Prob	0.8668
Obs* R-squared	0.367140	(Prob Chi-square(2	0.8323

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews). **(انظر الملحق 04)**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.8323> 0.05 عند اختيار درجة الارتباط 1، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

أما عن اختبار عدم ثبات التباين، فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Breusch-Pagan-Godfrey : Test Heteroskedasticity

f-statistic	0.092834	(Prob,f(1,37	0.7623
Obs*R-squared	0.097607	Prob Chi-square	0.7547

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews). **(انظر الملحق 04)**

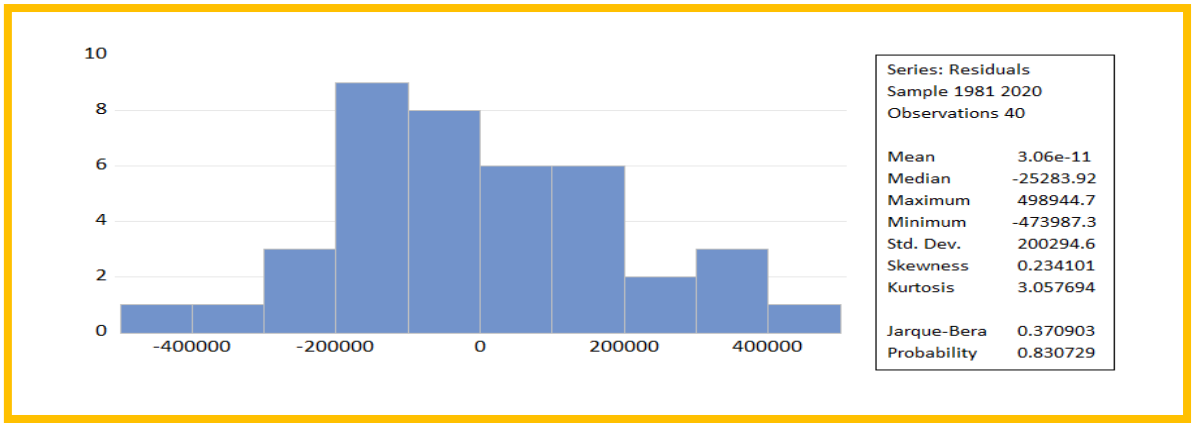
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Chi-square Prob أكبر من 5% أي

0.7547 > 0.05 وهذا ما تؤكده فرضية العدم: عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

التوزيع الطبيعي للبواقي

سنعتمد في هذا الاختبار على إحصاءة (Jarque-Bera) والنتائج مبينة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): نتائج اختبار الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews)

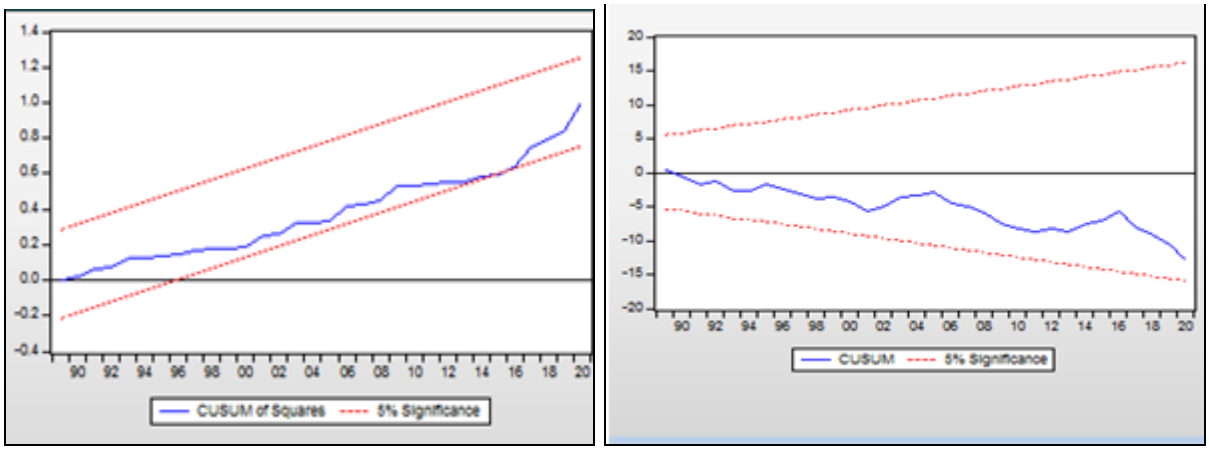
ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera نلاحظ أن احتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي (0.830729) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم ، القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي إستقرار معلمات نموذج المقدر نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares. ويتحقق الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع المنحنى البياني داخل الحدود الحرجة[1].

[1] أحمد هدروق، "أثر البحث والتطوير التكنولوجي في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL "، **مجلة المعارف**، المجلد 15، العدد 4، جوان 2021, ص 19.

الشكل رقم (12):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews)

يتضح من خلال الشكل(03) أن المعلمات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال الفترة محل الدراسة،حيث وقع الشكل البياني للإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5%، أي أن هناك استقرار في النمودج وانسجام ما بين نتائج المدى الطويل ونتائج مدى القصير.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

اولا: نموذج تصحيح الخطا: يوضح الشكل (03) نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل.

الشكل رقم (13): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(NX)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/22 Time: 10:57
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INR)	-9354.319	3157.028	-2.963015	0.0056
CointEq(-1)*	-0.094270	0.016439	-5.734363	0.0000

R-squared	0.512283	Mean dependent var	36963.78
Adjusted R-squared	0.499449	S.D. dependent var	286804.2
S.E. of regression	202913.0	Akaike info criterion	27.32765
Sum squared resid	1.56E+12	Schwarz criterion	27.41209
Log likelihood	-544.5530	Hannan-Quinn criter.	27.35818
Durbin-Watson stat	1.675037		

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews)

تشير نتائج الجدول أعلاه إن متغير سعر الفائدة الحقيقي ذا معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو بعلاقة عكسية مع رصيد ميزان التجاري الجزائري.

كما تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، أن معامل التصحيح سالب و معنوي **CointEq (-1)=(-0.094270)** ،ومنه الشرطان اللازمان محققان، وهذا يدل على أنه توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، أي نسبة 09.42% من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة الزمن (أي في السنة) من أجل العودة للأجل الطويل ، أي سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة في نموذج 09.42%.

ثانيا: العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL: يوضح الشكل التالي نتائج تقدير في المدى الطويل لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL ، على النحو التالي:

الشكل رقم (14): نتائج تقدير نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(NX)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/22 Time: 02:26
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	696550.7	162440.7	4.288031	0.0001
NX(-1)*	-0.094270	0.045937	-2.052156	0.0482
ER**	3744.232	2176.916	1.719971	0.0948
INF**	-7227.844	6587.701	-1.097172	0.2805
INR(-1)	-757.2118	7121.366	-0.106330	0.9160
G**	-0.053801	0.012723	-4.228712	0.0002
D(INR)	-9354.319	4813.116	-1.943506	0.0605

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	39718.28	16580.40	2.395496	0.0224
INF	-76671.94	65703.79	-1.166933	0.2516
INR	-8032.394	74333.44	-0.108059	0.9146
G	-0.570711	0.261711	-2.180686	0.0364
C	7388910.	2644701.	2.793855	0.0086

EC = NX - (39718.2819*ER -76671.9367*INF -8032.3943*INR -0.5707*G + 7388910.3709)

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج (11eviews)

من خلال الشكل المبين أعلاه سيتم ملاحظة ما يلي:

– أن معاملات في الشكل السفلي تمثل معاملات الأجل الطويل وهي تشكل المعادلة في الأجل الطويل ويمكن كتابتها على الشكل الدالي التالي:

NX=39718.2819*ER–76671.9367*INF–8032.3943*INR–0.5707*G + 7388910.37

إسقاط النتائج على فرضيات الدراسة.

من خلال الجدول السابق يمكن تحليل هذه النتائج :

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالب (CointEq=-0.09) ومعنوي عند 5% حيث قيمة الاحتمالية الموافقة لمعلمة حد تصحيح الخطأ (Prob=0.000) وهو ما يعبر على سرعة تعديل العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل نتيجة حدوث انحراف في المتغيرات أي أن NX يعمل على العودة إلى وضع التوازن في فترة طويلة الأجل نتيجة الصدمة في الأجل القصير.

أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة فيمكن تحليلها وفق ما يلي:

سعر الصرف (ER): من خلال نتائج جدول التقدير نجد أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري حيث نجد قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية بحث الزيادة بنسبة 1% في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل.

معدل التضخم (INF): من خلال نتائج جدول التقدير نجد أن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري حيث نجد قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 في الأجل الطويل بحيث انخفاض بنسبة 1% في معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل.

سعر الفائدة الحقيقي (INR): من خلال نتائج جدول التقدير نجد أن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين سعر الفائدة الحقيقي ورصيد الميزان التجاري حيث نجد قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 في الأجل الطويل بحيث انخفاض بنسبة 1% في سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل.

الإنفاق الحكومي (G): من خلال نتائج جدول التقدير نجد أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي ورصيد الميزان التجاري حيث نجد قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية بحيث انخفاض بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل الثاني

لقد حاول هذا الفصل دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2020).

وعليه فقد سمحت لنا الدراسة التحليلية لهيكل الميزان التجاري للفترة (1980-2020) عن وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الميزان التجاري) و متغير مفسر أول (السعر الصرف)، وعلاقة عكسية بين متغير التابع ومتغيرات مفسرة (معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، الإنفاق الحكومي).

وعليه حاولنا في دراسة قياسية تحديد المتغيرات الإقتصادية التي لها أثر على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2020) باستعمال منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء المثلىARDL، والذي من خلاله تم توصل إلى أن هناك أثر بين متغيرات إقتصادية ذو دلالة إحصائية لكل من سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، الإنفاق الحكومي. على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة،

خـــاتـــمة:

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2020) وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

أولا : نتائج الدراسة :

-يتأثر الميزان التجاري بسعر الصرف في انخفاض سعر الصرف من شأنه أن يؤدي الى تدهور الميزان التجاري في الأجل الطويل، وذلك في ظل توفر شروط معينة، فانخفاض سعر الصرف يؤثر على كل من الصادرات والواردات – توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث بارتفاع سعر الصرف يتحسن الميزان التجاري نتيجة وجود إشارة موجبة في معامل سعر الصرف، مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري في الأجل الطويل

ثانيا : إختبار الفرضيات:

-تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أنها غير مستقرة عند المستوى ما عدا سلسلة INR؛ ولكن تصبح مستقرة في الفروق الأولى، أي أن هذه السلاسل مستقرة في المستوى والفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(0)و I(1)

بينت نتائج اختبارات التكامل المشترك لأنجل و جرانجر عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومنه عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

يظهر من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي أن العلاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف، وتعتبر علاقة قوية وهذا ما أكدته نتائج تحليل التباين ودراسة الدوال الاستجابة بمعنى قيمة الاحتمالية أقل من 0,05 في الأجل الطويل

وإنطلاقا من جميع الاختبارات السابقة يمكن القول هنا أن نموذج ARDL الذي إعتمدناه في الدراسة مثالي إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسر و المتغير التابع، كما يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل بالإضافة إلى أنه توجد مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء ولا

توجد مشكلة ثبات الأخطاء وأن تسلسل الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، كما تبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة

ثالثا : الاقتراحات :

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

_ يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله أداة ضبط للتجارة الخارجية.

_ تشديد الرقابة للحد من خروج وتهريب العملات الأجنبية للخارج، وإعادة النظر في تسعير المواد الطاقوية.

رابعا : آفاق الدراسة :

بعد انتهاء الطالبين من هذه الدراسة فإنهما يوصيان بقيام الباحثين اللآخرين مستقبلا بإجراء المزيد من البحوث التي تعد امتدادا لهذا الموضوع وأهمها:

_ أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (1980_2020)

_ ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل .

_ كيف يؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، الجزائر2006.

2. بسام الحجار.**العلاقات الاقتصادية الدولية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان.2003.

3. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية والدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

4. حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق للنشر ،القاهرة،سنة

5. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن، 2006.

6. سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، مكان، سنة،

7. الطاهر لطرش. **تقنيات البنوك**. الطبعة الخامسة. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.2005.

8. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات**. دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن.2011.

9. عدنان تايه النعيمي.**إدارة العملات الأجنبية**. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن. 2019.

10. محمد سيد عابد.**التجارة الدولية**. مكتب الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. إسكندرية،

11. محمود حميدات. **مدخل للتحليل النقدي**, ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.2004.

12. مفلح زهراء، **التمويل الدولي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.

رسائل الجامعية

13. دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**: دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015.

14. زبير طيوح، **أثر التجارة الخارجية على الميزان التجاري: دراسة حالة 1980_2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،سنة 2013.

15.فؤاد هربات، **محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980_2017**، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.2020.

16.كروش التجاني وآخرون،" عنوان المداخلة: **أثر عوامل الانتاج الأرض والعمالة على القيمة المضافة الزراعية دراسة قياسية خلال الفترة – 1991 – 2015**"،جامعة الوادي، جامعة برج بوعريرج،

17. عبدوس عبد العزيز وآخرون "**دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر – دراسة تحليلية قياسية بالنموذج VAR**".

18. أحمد هدروق، "**أثر البحث والتطوير التكنولوجي في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL** "، **مجلة المعارف**، المجلد 15، العدد 4، جوان 2021,

مجالات العلمية

19.الطاهر لطرش. **تقنيات البنوك**. الطبعة الخامسة. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.2005.

20.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، الجزائر، سنة2006.

21. غيدة فلة، غيدة فوزية،"أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة "1980-2014" ، **مجة نماء الإقتصاد والتجارة**، جامعة خميس مليانة العدد الثالث جوان 2018،

المواقع الإلكترونية

22. الموقع الالكتروني: https://www.institut-numerique.org، 2022/06/10، 17:25

الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في الدراسة

السنوات	INF	INR	G	ER	NX
1980	9,5178245	-18,1643639	5893098,9	3.837449999	793096,216
1981	14,6548426	-9,92881713	6470972,65	4.31580833233333	802462,953
1982	6,54250963	1,04003133	6536821,73	4.59219166566667	1121888,46
1983	5,96716393	-3,562383	6886262,38	4.788799999	1335853,64
1984	8,11639796	-5,01091017	7178919,4	4.98337499958333	1544759,47
1985	10,482287	-1,87908824	7560405,49	5.0278	1645481,29
1986	12,3716092	0,82481707	6940023,43	4.70231666666667	1633557,49
1987	7,44126091	-4,44866827	5950771,38	4.84974166666667	1871320,32
1988	5,91154496	-4,64049034	5870590,72	5.91476666666667	1888121,18
1989	9,30436126	-8,05499199	6238798,53	7.60855833333333	2225504,89
1990	16,6525344	-17,0886436	5938285,68	8.95750833333333	2380363,53
1991	25,8863869	-29,7737303	5505566,84	18.472875	2337978,18
1992	31,6696619	-11,4217652	5541789,52	21.836075	2519996,2
1993	20,5403261	-4,95001377	5337418,17	23.3454066666667	2427862,56
1994	29,0476561	-13,7470076	5502360,22	35.0585008333333	2266123,66
1995	29,7796265	-7,90216594	5562905,73	47.6627266666667	2555626,43
1996	18,6790759	-4,04920736	5327557,03	54.7489333333333	2921985,55
1997	5,73352275	8,13664538	5120386,11	57.70735	3252807,94
1998	4,95016164	15,1040086	5600405,24	58.7389583333333	3347701,03
1999	2,64551113	-0,09592263	5598821,44	66.573875	3688600,83
2000	0,33916319	-10,334378	5718489,61	75.2597916666667	4071513,07
2001	4,22598835	10,0208408	6372613,01	77.2150208333333	3914005,4
2002	1,41830192	7,16825386	7141561,54	79.6819	4166515,19
2003	4,26895396	-0,18991253	7525691,21	77.394975	4714335,3
2004	3,9618003	-3,78416174	8126451,69	72.06065	4930439,79
2005	1,38244657	-6,99705137	8629792,28	73.2763083333333	5347065,47
2006	2,31149919	-	9016466,66	72.6466166666667	5144334,99

		2,30373605			
2007	3,67899575	1,50820778	9890809,84	69.2924	5066576,71
2008	4,85859063	-6,33990475	10925749,4	64.5828	4855095,67
2009	5,73706036	21,5690724	12355680,6	72.6474166666667	4134087,86
2010	3,91106196	-6,9927508	13122995,9	74.3859833333333	4078803,34
2011	4,52421151	-8,65109043	13523191,3	72.9378833333333	3885646,6
2012	8,89145091	0,50406836	14850963,8	77.5359666666667	3650648,6
2013	3,25423911	8,10086284	15678886,6	79.3684	3309799,8
2014	2,91692692	8,32560558	16224435,3	80.5790166666667	3321077,72
2015	4,78444701	15,4532588	16729247,7	100.691433333333	3349328,91
2016	6,3976948	6,35272335	17085777,2	109.443066666667	3746823,18
2017	5,59111591	1,51267542	17626018,6	110.973016666667	3376188,17
2018	4,2699902	1,06403901	18047261,6	116.593791666667	33165090,3
2019	1,95176821	8,50784374	18403562,6	119.353558333333	2829940,96
2020	2,41513094	14,29598	16927608,3	126.7766	2271647,26

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مؤشرات البنك الدولي

NX: يمثل رصيد الميزان التجاري (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)

ER: يمثل الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي لحقيقي (100 = 2010)

INF: يمثل التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

INR: يمثل سعر الفائدة الحقيقي

G: يمثل إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)

- بالنسبة لسعر الصرف فهذه البيانات لا توجد في البنك الوطني تم حسابه

سعر الصرف الحقيقي= (أسعار المحلية / أسعار أجنبية)* سعر الصرف الاسمي

الملحق رقم (02): نتائج إستقرارية السلسلة NX

Null Hypothesis: NX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.716240	0.9995
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NX)
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 01:27
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NX(-1)	0.034835	0.048636	0.716240	0.4783
C	227361.1	110077.0	2.065473	0.0459
@TREND("1980")	-14539.20	5157.773	-2.818890	0.0077

R-squared	0.243081	Mean dependent var	36963.78
Adjusted R-squared	0.202166	S.D. dependent var	286804.2
S.E. of regression	256178.0	Akaike info criterion	27.81717
Sum squared resid	2.43E+12	Schwarz criterion	27.94384
Log likelihood	-553.3434	Hannan-Quinn criter.	27.86297
F-statistic	5.941180	Durbin-Watson stat	1.555828
Prob(F-statistic)	0.005787		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات **EVIEWS 11**

Null Hypothesis: NX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.284672	0.5769
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NX)
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 01:29
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NX(-1)	-0.003704	0.013010	-0.284672	0.7775
D(NX(-1))	0.437840	0.159111	2.751787	0.0091

R-squared	0.155794	Mean dependent var	37671.39
Adjusted R-squared	0.132978	S.D. dependent var	290518.1
S.E. of regression	270513.1	Akaike info criterion	27.90395
Sum squared resid	2.71E+12	Schwarz criterion	27.98926
Log likelihood	-542.1270	Hannan-Quinn criter.	27.93456
Durbin-Watson stat	2.087056		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات ***EVIEWS 11***

الملحق رقم (03): نتائج إستقرارية السلسة ER

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.720023	0.9912
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 01:38
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	0.015750	0.021874	0.720023	0.4759
C	2.238870	1.406619	1.591668	0.1197

R-squared	0.013459	Mean dependent var	3.073479
Adjusted R-squared	-0.012502	S.D. dependent var	5.008491
S.E. of regression	5.039702	Akaike info criterion	6.121278
Sum squared resid	965.1467	Schwarz criterion	6.205722
Log likelihood	-120.4256	Hannan-Quinn criter.	6.151810
F-statistic	0.518433	Durbin-Watson stat	1.356033
Prob(F-statistic)	0.475917		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات ***EVIEWS 11***

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.989524	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 01:44
Sample (adjusted): 1987 2020
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.506863	0.101585	-4.989524	0.0000
D(ER(-1))	0.450406	0.142144	3.168654	0.0040
D(ER(-2))	-0.045420	0.164741	-0.275704	0.7850
D(ER(-3))	0.452408	0.159814	2.830844	0.0090
D(ER(-4))	0.212898	0.183683	1.159053	0.2574
D(ER(-5))	0.443929	0.163605	2.713417	0.0119
D(ER(-6))	0.638497	0.222242	2.872974	0.0082
C	-7.947736	2.619839	-3.033673	0.0056
@TREND("1980")	1.557116	0.317091	4.910628	0.0000

R-squared	0.616363	Mean dependent var	3.590420
Adjusted R-squared	0.493600	S.D. dependent var	5.272506
S.E. of regression	3.752011	Akaike info criterion	5.704388
Sum squared resid	351.9396	Schwarz criterion	6.108424
Log likelihood	-87.97459	Hannan-Quinn criter.	5.842176
F-statistic	5.020729	Durbin-Watson stat	2.188398
Prob(F-statistic)	0.000858		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات ***EVIEWS 11***

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.912368	0.9851
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 01:45
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	0.027439	0.014348	1.912368	0.0636
D(ER(-1))	0.361941	0.161771	2.237365	0.0314

R-squared	0.066586	Mean dependent var	3.140020
Adjusted R-squared	0.041359	S.D. dependent var	5.056020
S.E. of regression	4.950360	Akaike info criterion	6.086718
Sum squared resid	906.7243	Schwarz criterion	6.172029
Log likelihood	-116.6910	Hannan-Quinn criter.	6.117327
Durbin-Watson stat	1.947644		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 11**

الملحق رقم (04): نتائج إستقرارية السلسة (في المستوي، الفرق الأول) ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		NX	ER	INF	INR	G
At Level						
With Constant	t-Statistic	-1.8016	0.7200	-1.8199	-3.8005	-3.0469
	Prob.	***0.3743***	***0.9912***	***0.3658***	***0.0060***	***0.0405***
		n0	n0	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	0.7162	-4.9895	-2.1930	-4.5808	-1.9364
	Prob.	***0.9995***	***0.0016***	***0.4804***	***0.0038***	***0.6166***
		n0	***	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2847	1.9124	-1.3980	-3.8906	0.3230
	Prob.	***0.5769***	***0.9851***	***0.1483***	***0.0003***	***0.7739***
		n0	n0	n0	***	n0
At First Difference						
		d(NX)	d(ER)	d(INF)	d(INR)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-3.6152	-4.2617	-5.7714	-6.9222	-2.4305
	Prob.	***0.0099***	***0.0017***	***0.0000***	***0.0000***	***0.1403***
		***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6592	-4.3099	-5.6827	-6.8154	-2.3394
	Prob.	***0.0031***	***0.0078***	***0.0002***	***0.0000***	***0.4040***
		***	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6555	-3.3410	-5.8267	-6.9862	-2.4107
	Prob.	***0.0006***	***0.0014***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0172***
		***	***	***	***	**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات ***EVIEWS 11***

الملحق رقم (05): نتائج إختبار فليب-بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level				
		NX	ER	INF	INR	G
With Constant	t-Statistic	-1.7869	0.3550	-1.9403	-3.8094	0.4093
	Prob.	***0.3814*** n0	***0.9784*** n0	***0.3112*** n0	***0.0059*** ***	***0.9809*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.2332	-1.8713	-2.3261	-4.5648	-1.2775
	Prob.	***0.9975*** n0	***0.6506*** n0	***0.4109*** n0	***0.0039*** ***	***0.8792*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1509	2.3789	-1.3980	-3.8965	2.1167
	Prob.	***0.6254*** n0	***0.9950*** n0	***0.1483*** n0	***0.0003*** ***	***0.9906*** n0
		At First Difference				
		d(NX)	d(ER)	d(INF)	d(INR)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-3.7402	-4.2518	-5.7668	-21.1989	-2.4305
	Prob.	***0.0071*** ***	***0.0018*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.1403*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7614	-4.3092	-5.6767	-21.6189	-2.3394
	Prob.	***0.0024*** ***	***0.0078*** ***	***0.0002*** ***	***0.0000*** ***	***0.4040*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7623	-3.2996	-5.8227	-12.5506	-2.4105
	Prob.	***0.0004*** ***	***0.0016*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0172*** **

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات ***EVIEWS 11***

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.160993	Prob. F(2,30)	0.8520
Obs*R-squared	0.424757	Prob. Chi-Square(2)	0.8087

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/01/80 Time: 02:22
Sample: 1981 2020
Included observations: 40
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NX(-1)	-0.006320	0.058261	-0.108478	0.9143
ER	210.9754	2453.054	0.086005	0.9320
G	0.007906	0.080862	0.097767	0.9228
G(-1)	-0.008834	0.085161	-0.103728	0.9181
INF	241.8315	6725.666	0.035957	0.9716
INR	-198.2052	5036.109	-0.039357	0.9689
INR(-1)	75.11821	5195.843	0.014457	0.9886
C	11161.10	181818.5	0.061386	0.9515
RESID(-1)	0.110456	0.195486	0.565033	0.5763
RESID(-2)	-0.016120	0.192694	-0.083658	0.9339

R-squared	0.010619	Mean dependent var	-3.35E-11
Adjusted R-squared	-0.286195	S.D. dependent var	195370.1
S.E. of regression	221570.3	Akaike info criterion	27.66719
Sum squared resid	1.47E+12	Schwarz criterion	28.08941
Log likelihood	-543.3437	Hannan-Quinn criter.	27.81985
F-statistic	0.035776	Durbin-Watson stat	1.919045
Prob(F-statistic)	0.999993		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 11**

الملحق رقم (07): اختبار عدم تجانس الخطأ (إختبار Breush-pagan-godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.485004	Prob. F(7,32)	0.2079
Obs*R-squared	9.807780	Prob. Chi-Square(7)	0.1997
Scaled explained SS	5.462829	Prob. Chi-Square(7)	0.6037

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 02:29
Sample: 1981 2020
Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.45E+10	3.87E+10	-0.634235	0.5304
NX(-1)	3360.001	12251.09	0.274261	0.7856
ER	3.72E+08	5.21E+08	0.712887	0.4811
G	-5572.230	17144.08	-0.325024	0.7473
G(-1)	6162.100	18017.62	0.342004	0.7346
INF	3.44E+09	1.44E+09	2.386147	0.0231
INR	7.81E+08	1.08E+09	0.721842	0.4756
INR(-1)	1.29E+09	1.11E+09	1.159143	0.2550

R-squared	0.245194	Mean dependent var	3.72E+10
Adjusted R-squared	0.080081	S.D. dependent var	4.97E+10
S.E. of regression	4.77E+10	Akaike info criterion	52.19078
Sum squared resid	7.28E+22	Schwarz criterion	52.52855
Log likelihood	-1035.816	Hannan-Quinn criter.	52.31290
F-statistic	1.485004	Durbin-Watson stat	2.192093
Prob(F-statistic)	0.207880		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 11**

الملحق رقم (08): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(NX)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 01/01/80 Time: 01:24
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	784219.2	134308.5	5.838940	0.0000
D(INR)	-10746.80	3225.155	-3.332182	0.0022
D(G)	0.043976	0.062733	0.701000	0.4884
CointEq(-1)*	-0.134671	0.024281	-5.546316	0.0000

R-squared	0.535971	Mean dependent var	36963.78
Adjusted R-squared	0.497302	S.D. dependent var	286804.2
S.E. of regression	203347.7	Akaike info criterion	27.37786
Sum squared resid	1.49E+12	Schwarz criterion	27.54675
Log likelihood	-543.5572	Hannan-Quinn criter.	27.43893
F-statistic	13.86045	Durbin-Watson stat	1.713909

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات ***EVIEWS 11***

الملحق رقم (09): نتائج تقدير نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(NX)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 01/01/80 Time: 01:06
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	784219.2	174914.2	4.483451	0.0001
NX(-1)*	-0.134671	0.055405	-2.430677	0.0209
INR(-1)	-1581.502	7083.400	-0.223269	0.8247
INF**	-7212.042	6525.375	-1.105230	0.2773
G(-1)	-0.060168	0.013551	-4.440026	0.0001
ER**	4960.124	2356.849	2.104558	0.0433
D(INR)	-10746.80	4890.475	-2.197497	0.0353
D(G)	0.043976	0.077533	0.567191	0.5745

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INR	-11743.41	51237.88	-0.229194	0.8202
INF	-53552.86	46653.69	-1.147880	0.2595
G	-0.446774	0.161140	-2.772578	0.0092
ER	36831.29	11469.83	3.211145	0.0030

EC = NX - (-11743.4066*INR -53552.8602*INF -0.4468*G + 36831.2922*ER)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 11**